



الشابات من أجل التوعية والوكالة والمناصرة والمساءلة

أوراق قانونية

2024

كرامة
أمان
مساواة
مشاركة



Ministry of Foreign Affairs



WorldYWCA



YWCA Kenya

الشركاء:



Equality Now
A just world for women and girls.



KIT
INSTITUTE

المسرح
مسرح الحارة
Al-Harah Theater



بالتعاون مع:

جميع الحقوق محفوظة:

تم اصدار هذه الورقة بدعم من برنامج الشابات من أجل التوعية، والوكالة، والمناصرة والمساءلة (YW4A). والذي نفذه اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين بالشراكة مع مركز الارشاد النفسي والاجتماعي للمرأة ومسرح الحارة، وجمعية الشابات المسيحية - القدس، والكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأراضي المقدسة و بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية.

شكرا لكل من ساهمت وساهم في الكتابة، والمراجعة المهنية والقانونية واللغوية وإجراء المقابلات

(الأسماء حسب الأبجدية)

أريج شاهين: محامية في مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة، وناشطة حقوقية في مجال المرأة وحقوق الإنسان

أفنان حلايقة: محامية شرعية، متدربة ومن شابات برنامج الشابات للتوعية والوكالة والمناصرة والمساءلة YW4A من محافظة الخليل

أمان حماد: مسؤولة المتابعة والتقييم في جمعية الشابات المسيحية- فلسطين

تالا حمدان: محامية متدربة، متدربة ومن شابات برنامج الشابات للتوعية والوكالة والمناصرة والمساءلة YW4A من محافظة رام الله والبيرة

جمانة سباتين: محامية متدربة، متدربة ومن شابات برنامج الشابات للتوعية والوكالة والمناصرة والمساءلة YW4A من محافظة بيت لحم

ربى عودة: ناشطة في مجال حقوق الإنسان والمرأة، منسقة المرأة والأمن والسلام في جمعية الشابات المسيحية- فلسطين

روان أبو غزة: محامية في مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة، وناشطة حقوقية في مجال المرأة وحقوق الإنسان

ساندرا سياج: محامية متدربة ومن شابات برنامج الشابات للتوعية والوكالة والمناصرة والمساءلة YW4A من محافظة بيت لحم

عماد فريج: ناشط إعلامي، ومدير الإعلام والتواصل في جمعية الشابات المسيحية - فلسطين

لارا أبو سرور: محامية متدربة، متدربة ومن شابات برنامج الشابات للتوعية والوكالة والمناصرة والمساءلة YW4A من محافظة بيت لحم

ندين عيسى: محامية متدربة، متدربة ومن شابات برنامج الشابات للتوعية والوكالة والمناصرة والمساءلة YW4A من محافظة رام الله والبيرة

مقدمة ورؤية مستقبلية:

تأتي كتابة هذه الأوراق القانونية في ظل الإبادة الجماعية الأولى من نوعها في تاريخ الإنسانية، والتي شنت في قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحتى يومنا هذا، حيث قتلت إسرائيل وأصابت أكثر من 1,8% من إجمالي السكان، معظمهم من النساء والأطفال. لقد وصلت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تم تدمير البنية التحتية الحيوية بشكل كلي أو جزئي، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، الصحة، الكهرباء، الطرق، المدارس، الجامعات، ورياض الأطفال. يوجد أكثر من مليوني فلسطيني لاجئ ونازح بلا طعام، بلا ماء، بلا كهرباء، بلا خدمات صحية، والأهم من ذلك، بلا مكان آمن

تصاعد العدوان العسكري بشكل متزامن على مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية، بشكل تزامني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث جرى اعتقال أكثر من 10 آلاف فلسطيني، ليصل العدد الإجمالي للأسرى إلى أكثر من 20 ألفاً، يعرضون للتجويد والعنف الجسدي والجنسي، بما في ذلك الاغتصاب؛ وقد قُتل أكثر من 17 أسير منهم في السجون الإسرائيلية بسبب التعذيب، بالإضافة إلى عشرات الأسرى من قطاع غزة الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن.

مع ارتفاع سريع في معدلات الفقر، والبطالة، والنزوح، وجميع أشكال العنف، أصبح الوضع كارثي لجميع أبناء الشعب الفلسطيني من نساء ورجال وأطفال، وتزايد القلق الناتج عن غياب الحماية والمساءلة القانونية، ومحدودية الوصول إلى الحقوق الإنسانية الأساسية، حيث تظهر البيانات التي تم جمعها منذ السابع من أكتوبر 2023 حتى يومنا هذا، من قبل عدد من المؤسسات المحلية، والدولية، أن النساء والأطفال من بين الفئات الأكثر استهدافاً في حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال؛ إذ تفيد المؤشرات الإحصائية أن ما نسبته 70% من ضحايا العدوان العسكري الإسرائيلي على القطاع، والذين يتجاوز عددهم 42000 شهيداً/ة حسب آخر تحديثات وزارة الصحة في

غزة (نوفمبر، 2024)، هم من النساء والأطفال. كما تشير التقارير إلى تفاقم معاناة النساء والفتيات في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك ذوات الإعاقة. ففي غزة، نزح أكثر من 1.9 مليون شخص، بما في ذلك حوالي مليون امرأة وفتاة، حيث ارتفعت مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وانعدام الأمن الغذائي. من ناحية أخرى، تواجه النساء ذوات الإعاقة تعقيدات مركبة، بناءً على نوع الجنس والإعاقة؛ فالنساء ذوات الإعاقة يعانين بشكل خاص من القيود على حركتهن وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والإنسانية الطارئة في ظل نقص الرعاية وتدمير البنية التحتية، ناهيك عن صعوبة الهروب والاحتواء خلال الهجمات العسكرية مما يضاعف من تعرضهن للخطر

وفي الضفة الغربية، تزايدت حالات العنف الجسدي والنفسي، لا سيما ضد النساء ذوات الإعاقة، بسبب تصاعد عنف الاحتلال، مما يضاعف من التحديات المتعلقة بحصولهن على الدعم والخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك، تعاني الأسيرات الفلسطينيات من إهمال طبي وتعذيب جسدي ونفسي في السجون، مما يؤدي إلى إعاقات دائمة في بعض الحالات

الصعوبات التي تواجهها النساء تكمن أسبابها بالعنف الذي تتعرض له النساء من قبل المجتمع والنظام الذكوري السائد، والعنف السياسي العام الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي والذي قد يكون موجها لهن مباشرة أو لأسرهن ومجتمعهن، والضغط الاقتصادي، ونقص المهارات والإمكانات الشخصية للنساء التي تمنعهن من التوصل لحلول فعالة لمشاكلهن، في ظل غياب قانون متلائم مع واقع واحتياجات النساء في فلسطين

وتقع المسؤولية اليوم في ظل تصاعد أشكال العنف على المجتمع الفلسطيني وتحديدًا على المرأة والتصاعد المستمر لنسب العنف، على الحكومة الفلسطينية، والمطالبة بسن وتنفيذ قانون وطني لمواجهة حالات العنف التي تقع على النساء في فلسطين بالاستناد للمعايير الدولية والإقليمية والمرجعيات المحلية لحماية حقوق الإنسان.

وتأتي هذه اللوائح القانونية المعدة من قبل شابات فلسطينيات ضمن نتاج عمل جماعي قامت به شابات قانونيات كجزء من رؤيتهم نحو مجتمع فلسطيني تسوده العدالة والكرامة الاجتماعية لكافة أبناء شعبه سواء رجل أو امرأة، شاب أو شابة، صغير أو من كبار السن، أو حتى من ذوي الإعاقة، لآيمانهم العميق كمدافعات عن حقوق الإنسان وتحديد النساء، بأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة للفئات الأقل حظاً



10 الفصل الأول

دور المرأة في المشاركة السياسية في فلسطين بعد أحداث السابع من أكتوبر
إعداد: المحامية ساندراسياج والمحامية ندين عيسى، مساعد بحث: المحامية
أفنان حلايقة والمحامية جومان سباتين
المراجعة القانونية: أريج شاهين - مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة

28 الفصل الثاني

مشروع قانون حماية الأسرة من العنف ما بعد عشرين عاماً على خروجه للعلن
إعداد المحاميتان: تالا حمدان ولارا أبو سرور
المراجعة القانونية: روان أبو غزة - مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة

39 الفصل الثالث

التحرش الجنسي في أروقة العمل
إعداد المحامية: ندين عيسى
المراجعة القانونية: المحامية روان أبو غزة - مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي
للمرأة

53 الفصل الرابع

زواج ما بعد أكتوبر 2023 " تأثير الحرب على تزويج القاصرات في فلسطين"
إعداد المحامية: ساندراسياج
المراجعة القانونية: المحامية أريج شاهين - مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي
للمرأة

جمعية الشابات المسيحية- فلسطين

هي جمعية فلسطينية غير ربحية، قائمة على العضوية، أنشأت في يافا عام 1893 وأعلن رسمياً عن تأسيسها في القدس عام 1918، وتضم تحت مظلتها أربع جمعيات قاعدية في كل من القدس، رام الله، أريحا وبيت لحم. نطمح إلى قيام مجتمع مدني ديمقراطي حر يمكّن النساء والشباب من ممارسة حقوقهن/م السياسية والاقتصادية والإجتماعية وحمايتها. يتركز عملنا في ثلاثة مجالات هي القيادة والمشاركة المدنية والعدالة الاقتصادية والسلام العادل. ونعتمد النهج القائم على حقوق الإنسان، فجميع برامجنا وعملنا في مجال الضغط والمناصرة قائمة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تتبع الجمعية الى جمعية الشابات المسيحية العالمية التي تعمل من أجل تمكين النساء والشابات والفتيات في أكثر من مئة دولة حول العالم وذات مركز استشاري خاص في المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة.

برنامج الشابات من أجل التوعية والوكالة والمناصرة والمساءلة YW4A

ينفذ برنامج الشابات للتوعية والوكالة والمناصرة و المساءلة YW4A ”نون التغيير “ من خلال جمعية الشابات المسيحية - فلسطين بالشراكة مع مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة، ومسرح الحارة، وجمعية الشابات المسيحية- القدس، والكنيسة الإنجيلية اللوثرية في الأردن والأراضي المقدسة، وبتمويل من الحكومة الهولندية

وينفذ البرنامج على مدار خمس سنوات بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية، وبالتشاور مع سفارات حكومة هولندا في البلدان الأربعة، وبُني على التعاون بين الشركاء والجهات المعنية على المستويين المحلي والدولي، وصممه أربع جهات تشترك معًا في ائتلاف واحد، وهي جمعية الشابات المسيحية في فلسطين، وجمعية الشابات المسيحية في كينيا؛ وجمعية الشابات المسيحية في جنوب السودان ومركز الإبراهيمية للإعلام في مصر، بالإضافة الى شركاء فنيين وهم: جمعية الشابات المسيحية العالمية، و Equality Now، والمعهد الملكي للدراسات المدارية KIT، وشبكة Faith to Action.

يركز البرنامج على تعزيز قيادة الشابات والقضاء على العنف الجنسي والجنساني وذلك من خلال:

- المسار الأول:** بناء قدرات منظمات حقوق المرأة الشريكة لرفع أصوات الشابات.
- المسار الثاني:** بناء قيادات شابة للمشاركة بفعالية في العمل الجماعي نحو صنع القرار في المساحات العامة والخاصة والمدنية.
- المسار الثالث:** المساهمة في تغيير الأعراف والممارسات الاجتماعية من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع والمنظمات الدينية.
- المسار الرابع:** المساهمة في الاصلاحات القانونية والسياسية عبر اعتماد القوانين والسياسات او تعديلها او الغائها نحو تعزيز حقوق الشابات

الفصل الأول

المرأة والمشاركة السياسية في فلسطين في ظل العدوان الاسرائيلي على فلسطين 2023/2024

(المرأة ليست رقم...المرأة تصنع قرار وتعمر وطن)

إعداد المحامية ساندرا سياج والمحامية ندين عيسى، مساعد بحث المحامية أفنان
حلايقة والمحامية جومان سباتين
تحت إشراف المحامية أريج شاهين - مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة

مقدمة الورقة البحثية:

تؤثر الحرب -عادة- في النساء والرجال بشكل مختلف؛ إلا أن للنساء حالة استثنائية؛ كونهن من الفئات الأكثر تهميشًا وضعفًا؛ فلا يعانين أثناء الحرب فقط؛ بل وبعدها. وإن المرأة قد عانت من ويلات الحرب ابتداءً منذ النكبة عام 1948 وصولاً إلى حرب 7 أكتوبر/تشرين أول 2023؛ سواء على صعيد نفسي، أو اقتصادي، أو اجتماعي، أو سياسي. فإن العدوان الإسرائيلي على فلسطين لم يقتصر على زعزعت الوضع الإنساني الداخلي في فلسطين؛ بل أدى أيضًا إلى تدهور الوضع الأمني سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. إن هذا قد أسهم في إظهار دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني، لكن مازال دورها في الحياة السياسية محط سؤال. وعلى الرغم من إثبات المرأة جدارتها في خوض معترك السياسة في كثير من دول العالم؛ إلا أن المرأة الفلسطينية، تعاني الاستبعاد من الحياة السياسية. ولا يمكن الحديث عن المرأة الفلسطينية بمعزل عن الظروف السياسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني. وعليه تبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على واقع المرأة الفلسطينية على المستوى السياسي في ظل العدوان الإسرائيلي القائم على فلسطين الذي شكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان على المستوى العالمي والمحلي

أهمية الورقة البحثية:

تكمن أهمية الورقة البحثية في بيان مدى مشاركة المرأة الفلسطينية في العملية السياسية في فلسطين كافة (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال العدوان الإسرائيلي الذي بدأ منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى اللحظة؛ كنتيجة من نتائج جرائم الاحتلال، خاصة أنها من أكثر الفئات تضرراً. وبيان مدى تأثير هذه المشاركة خلال العدوان المستمر مقارنة مع ما قبل العدوان. إضافة إلى بيان حال وواقع مشاركة المرأة الفلسطينية في السياسة، لتسليط الضوء على ضرورة وأهمية دور المرأة ومقدرتها على التواجد في مراكز صنع القرار بشكل حقيقي وفعلي دون اختزال لدورها.

إشكالية الورقة البحثية:

تسلط الورقة البحثية الضوء على ماهية دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) خاصة في ظل العدوان الإسرائيلي على فلسطين 2023-2024 واستمراريته الذي أظهر العنف السياسي، كشكل من أشكال التمييز المبني على النوع الاجتماعي، الممارس على المرأة الفلسطينية بأشكال مختلفة. خاصة أن المرأة الفلسطينية عانت ومازالت تعاني من الاستبعاد من المشاركة في العملية السياسية في فلسطين. إلى جانب ضعف وهشاشة القوانين المحلية في تعزيز دور المرأة في المشاركة السياسية في فلسطين، وعدم انسجامها مع المعاهدات الدولية التي تحمي حقوق النساء وتكفل المساواة العادلة لهن؛ والتي أيضاً لم تحقق النتيجة المنشودة على أرض الواقع خلال العدوان القائم

هدف الورقة البحثية:

يتمثل الهدف العام من هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على مدى وكيفية مشاركة المرأة الفلسطينية في العملية السياسية في فلسطين خلال العدوان الإسرائيلي القائم منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 مقارنة مع ما قبل العدوان،

ومدى تأثير الاحتلال عليها، والعوامل التي تحد من المشاركة السياسية الحقيقية والفعلية للمرأة الفلسطينية بالإضافة إلى إيضاح الوضع القانوني لدور المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، والخروج بتوصيات من شأنها الحد من التمييز والعنف السياسي الممارس ضد المرأة الفلسطينية، لتعزيز دورها وتواجدها في العملية السياسية

الإطار القانوني:

انضمت دولة فلسطين إلى العديد من المعاهدات الدولية التي تؤكد على مبدأ المساواة بين الجنسين وحق المرأة في المشاركة السياسية الكاملة واتخاذ القرار في جميع مناحي الحياة العامة ومن أبرز هذه المعاهدات، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أكد على ضرورة مشاركة المرأة والرجل في المناصب القيادية الحكومية على قدم المساواة وفقاً للمادة (20)¹ والمادة (21).² وأما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)³ تنص المادة (1) منها على تعريف التمييز على أنه: (أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إبطاء الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إبطاء تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل)، وتشير الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة⁴ على أنه من حق كافة النساء التمتع بممارسة الحقوق السياسية، وأما قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام الصادر في 31/10/2000

1 تنص المادة (20) على:

1. لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.

2. لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما.

2 تنص المادة (21) على:

1. لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

2. لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.

3. إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم

المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت

3 اتفاقية سيداو، <http://html.b022/arab/edu.umn.hrlibrary/>

4 اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، <http://html.b023/arab/edu.umn.hrlibrary/>

ميلادي، يعد إطاراً دولياً هاماً جاء للتأكيد على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة الفلسطينية في الحياة السياسية

وتبعاً لأعلاه نجد أن التشريعات الدولية تعترف بحق المرأة الفلسطينية في الترشح للانتخابات، والتصويت، وتولي المناصب القيادية على جميع المستويات، سواء كانت محلية أو وطنية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية والواقع الذي تعيشه المرأة الفلسطينية. فبالرغم من وجود بعض التقدم في مجال تمثيل المرأة في بعض المؤسسات، إلا أن هذا التمثيل لا يزال محدوداً وغير متناسب مع حجم مشاركتها في الحياة العامة. كما أن القرارات التي تتخذ في هذه المؤسسات غالباً ما لا تعكس احتياجات المرأة وتطلعاتها. بالإضافة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يفرض قيوداً على الحريات السياسية، وكما أن العادات والتقاليد المجتمعية تحد من دور المرأة.

ومن جهة أخرى سنتطرق للتشريعات المحلية النازمة لموضوع "دور المرأة في المشاركة السياسية"، وقد جاء القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003م بالتأكيد على حق المرأة بالمساواة والمشاركة من خلال عدة نصوص، وهذا ما يمكننا استخلاصه من المادة (9) المذكورة به⁵، بالإضافة إلى أنه أشار إلى حق المشاركة السياسية تبعاً لحق المساواة بشكل صريح من خلال المادة (26)⁶، كذلك قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007م بشأن الانتخابات العامة أكد على تمثيل النساء في المجلس التشريعي والذي جاء صراحةً في المادة (5) من القانون إذا نصت على أنه: (يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية

5 تنص المادة (9) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003م على: الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم

بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة

6 تنص المادة (26) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003م على: للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً

وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية

1. تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.

2. تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.

3. التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.

4. تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.

5. عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

المرشحة للانتخابات حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من: 1- الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، 2- الأسماء الأربعة التي تلي ذلك، 3- كل خمسة أسماء تلي ذلك . وتشير الباحثة إلى رأيها هنا، "أنه على الرغم من الإطار القانوني الدولي والمحلي الداعم لحقوق المرأة السياسية في فلسطين، إلا أن الواقع يظهر فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق. تعاني المرأة الفلسطينية من تحديات متعددة تعيق مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، بدءاً من العوامل الثقافية والاجتماعية، وصولاً إلى السياسات الحكومية والاحتلال الإسرائيلي

أرقام وإحصائيات:

لا يوجد أرقام وإحصائيات محدثة لنسب المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) في الوقت الراهن؛ بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي على فلسطين، وانحياز المؤسسات الحكومية الرسمية المعنية بالتوثيق. ناهيك عن إعطاء الأولوية في الوقت الحالي للعمل على وقف العدوان الإسرائيلي في الضفة وغزة على السواء، وإدخال المساعدات الإنسانية الإغاثية للشعب الفلسطيني في غزة. وتأجيل العمل المباشر على حقوق المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية كنتيجة منطقية للواقع المعاش.

نسب المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين قبل بدء العدوان الاسرائيلي 2023-2024 وبعده

على الدوام؛ تواجه المرأة الفلسطينية تحديات جمة. كان أبرزها العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي لازم المرأة منذ لحظة تواجدها في رحم أمها؛ ومن هنا استمر التمييز حتى اللحظة. ومورس عليها شتى أنواع العنف: من عنف جسدي، وعنف لفظي، وعنف نفسي، وعنف جنسي، وعنف اقتصادي، وعنف سياسي. وأن العنف السياسي ظهر بشكل ملحوظ بعد العدوان الإسرائيلي على فلسطين الذي شكل انتهاكاً صارخاً للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

فعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة، إلا أن المشاركة السياسية للمرأة في غزة منهارة بشكل كامل، وفي الضفة منهارة بشكل جزئي وعلى مشارف الانهيار الكامل. إذ أن المشاركة في العمل السياسي يشكل تحدي مستمر للمرأة في فلسطين. ولم تختلف أسباب ذلك بشكل كبير في فترة ما قبل العدوان مقارنة مع ما بعد العدوان؛ فمنذ بدايات القرن الماضي "بدأت مشاركة المرأة السياسية بالعمل ضد الاحتلال⁷ -مقتصرة في البداية- على النساء المتعلقات والمثقفات، أو من هم من وسط عائلي وطني. أما ربات المنازل والنساء في القرى والمخيمات فقد بقين بعيدات عن هذه المشاركة⁸. وعلى الرغم من أن أسباب تواجد هذه الحالة في فلسطين أصبحت معروفة، والتي ليست مبررات بالضرورة، وعلى الرغم من كوننا في القرن الواحد والعشرين؛ إلا أننا ما زلنا نعزي ضعف المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين إلى

العادات والتقاليد وثقافة "الغيب" في التواجد في مراكز صنع القرار، ورؤية المرأة كزوجة وأم فقط. والتمييز المبني على النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث وعدم تكافؤ الفرص بين الجنسين، وإعطاء المرأة أجور متدنية، واحتكار المناصب السياسية على الرجال كصورة نمطية سائدة. وحرمان المرأة من التعليم لحرمانها من الوصول للمناصب، وغياب التشريعات الفاعلة والعادلة التي تحمي النساء. والانتماء الأعمى للأحزاب السياسية دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية دعم دور المرأة بغض النظر عن الحزب الذي تنتمي له. ناهيك عن "النظام الذكوري الأبوي القائم على السيطرة والسلطة من الرجل على المرأة؛ ومن المرأة على المرأة التي تعيد إنتاج التريبة الذكورية الأبوية التي عاشتها

دون إدراك منها"⁹؛ إذ تؤكد أمل مبارك: "العضوات في التنظيمات والأحزاب

7 "وكان أول نشاط سياسي للمرأة هو مظاهرة احتجاج في العفولة ضد بناء أول مستوطنة عام 1929"، عقل صلاح، «عوائق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية»، (<chrome-extension://efaidnbmninnibpcapjcgclcfindmkaj/file:///C:/Users/RedHatCo/Downloads/0351-042-493-010.pdf>), (21-12-2024).

8 عقل صلاح، «عوائق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية»، (<chrome-extension://efaidnbmninnibpcapjcgclcfindmkaj/file:///C:/Users/RedHatCo/Downloads/0351-042-493-010.pdf>), (21-12-2024).

9 اعتدال الجريبي، ناشطة نسوية وباحثة ومدرية في قضايا النوع الاجتماعي، بيت لحم، مقابلة إلكترونية، 22-12-2024.

لا تنظر إلى النساء ولا تدعم اختيارهن في الانتخابات، الهم الأساسي هو فوز الحزب كحزب¹⁰. وهذا ما تؤكد عليه الأستاذة صباح سلامة: "المرأة يجب أن تصل لمراكز صنع القرار؛ لكن ليس أي امرأة، بل المرأة المناسبة. المرأة بالفكر الذكوري لا تحقق الغاية المنشودة من المشاركة السياسية للنساء؛ فمن أسمى أهداف وجود المرأة في مراكز صنع القرار هو أن تكون نموذج مؤهل للتغيير الإيجابي ومثال يحتذى به وليس فقط المنصب بذاته. وتضيف؛ إن المشاركة السياسية للمرأة يجب ألا تقتصر على عدد النساء الموجودات في مراكز صنع القرار، على الرغم من أهمية ذلك، إلا أن فاعلية دور المرأة في المراكز السياسية هو المحور الجوهري. فمثلاً؛ النقابات المهنية، كنقابة المحامين والمحاميات الفلسطينية؛ لا يوجد في نظامها الداخلي كوتا نسائية إلزامية. فكيف ستصل النساء إلى مراكز صنع القرار في هذا السياق؟¹¹". مضاف إلى جميع ما سبق وجود الاحتلال الإسرائيلي

دور المرأة في المشاركة السياسية في غزة في ظل العدوان الاسرائيلي 2023-2024:

إن استمرار العدوان الاسرائيلي على فلسطين عامة وغزة خاصة؛ زاد من معاناة وتحديات المرأة الفلسطينية. على المستوى الصحي، والنفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي¹².

فهناك 12048 من النساء في غزة استشهدن حتى اللحظة، و4700 مفقود من النساء والأطفال إلى الآن، و70% من الضحايا هم من النساء إلى جانب

10 أمل مبارك، عضو مجلس قروي دار صلاح-بيت لحم ورئيسة جمعية سيدات الريف الفلسطيني، بيت لحم، مقابلة هاتفية، 20-12-2024.

11 صباح سلامة، منسقة منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، بيت لحم، مكالمة هاتفية، 22-12-2024.

12 منصور أبو كريم، «واقع المرأة الفلسطينية بعد أحداث السابع من أكتوبر وفي ظل الحرب 2023-2024»، chrome-extension://efaidnbmnnpbpcjpcglclefindmkaj/https://phoenix-center.ps/wp-content/uploads/2024/05/%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8E%D9%91%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-04.pdf.(21-12-2024).

الأطفال. وتشكل النساء النازحات نسبة مليون من بين 2 مليون نازح في غزة¹³، ناهيك عن ما تعانيه النساء من انعدام للخصوصية بنسبة 100% في أماكن النزوح نتيجة للاكتظاظ، وندرة الموارد¹⁴. هذا إلى جانب انعدام الأمن الغذائي، وفقدان النساء لأزواجهن ومعيّل أسرهم نتيجة للاعتقال أو الاستشهاد؛ ”مما جعل ما نسبته 87% من النساء يواجهن صعوبة في الحصول على الغذاء مقارنة بالرجال، ويتحملن تحديات حياتية وقانونية صعبة تفوق قدرتهن على التحمل“.¹⁵ ناهيك عن ”التواجد في ظل بنية تحتية مدمرة، وظروف صحية صعبة. مع ذلك كان للمرأة دور سياسي غير مباشر في هذا السياق. فمثلاً ترفض المرأة التخابر مع الاحتلال مقابل السفر لعلاج هي بأشد الحاجة له“¹⁶

وهذه إحدى أشكال التضحيات الكبيرة التي قدمتها المرأة الفلسطينية؛ إلا أنها ظلت من الفئات الأكثر ضعفًا وتهميّشًا. وكان للعدوان الإسرائيلي المستمر حتى اللحظة دورًا كاشفًا في إقصاء المرأة الفلسطينية من المشاركة في العملية السياسية؛ إذ أدى إلى عزوف النساء عن المشاركة السياسية في قطاع غزة

أسباب وتحديات تواجه المرأة الفلسطينية عند مشاركتها في العملية السياسية في قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي 2023-2024:

13 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (<https://ps.gov.pcbs>)، (21-12-2024).

14 وفاء عابش، «نساء غزة عام من الصمود والمعاناة في ظل الحرب»، ([/2024/10/10/article/east-middle/com.cnn.arabic//https](https://2024/10/10/article/east-middle/com.cnn.arabic//https))

(21-12-2024).([infographic-un-year-one-women-impact-war-gaza](#))

15 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، «مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية تحذر من تصاعد وتيرة عنف الاحتلال وأثره بحق النساء والفئات وتطالب بوقف فوري لإطلاق النار وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني»، <https://pchrgaza.org/ar/%d9%85%d8%a4>،

%d8%b3%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%84%d8%b3%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%84

(21-12-2024) ./a%d8%a9-%d8%aa%d8%ad%d8%b0%d8%b-%d9%85

16 إسلام العالول، «المرأة الفلسطينية أكثر من تعاني في الحرب على غزة»، (<https://www.aljazeera.net/women/2024/4/11/%D8%>)

A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8

.23-12-2024,(%A3%D8%A9

وفقًا للصحفية وفاء عاروري: ”العدوان زاد الخوف من ملاحقة كل من يستخدم حقه في التعبير عن الرأي من الاحتلال، وزاد من حالات الاعتقال، وفرض قيود أكبر على الأنثى، وبالتالي حد من تواجدها بشكل أكبر مما كان عليه قبل العدوان. وسيكون العزوف أكبر ما بعد العدوان كنتيجة للحرب القائمة¹⁷“. ووفقًا لمحمد الحاج أحمد: ”المشاركة السياسية للمرأة في غزة ضعيفة جدًا وتكاد أن تكون معدومة؛ فقد نالت المرأة النصيب الأكبر من الانقسام السياسي والحصار على غزة¹⁸“. وأضاف المحامي يوسف شرف من غزة: ”مشاركة المرأة في الحياة السياسية كان مهمش قبل العدوان؛ وقد عُض النظر عنه بشكل كلي تقريبًا منذ بداية العدوان؛ نتيجة العادات والتقاليد التي لا تسمح للمرأة بالمشاركة في الحياة السياسية، إلى جانب الانقسامات السياسية. فمثلًا تترأس بعض النساء الرياديات إدارة كل ما يتعلق في بعض مخيمات النزوح؛ لكن بنسب تكاد لا تذكر¹⁹“. وتقول صباح سلامة: ”الهدف الأساسي في غزة في ظل استمرار العدوان، هو العمل على وقف الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في غزة وإدخال المساعدات الإنسانية الإغاثية، فحاليًا لا تعمل أي مؤسسة حقوقية نسوية –وبشكل شبه قسري- إلا لتحقيق هذا الهدف، مما يمنع وبشكل غير مباشر من تناول تطور المشاركة السياسية للمرأة؛ الأمر الذي أدى إلى إضعاف دورها في العملية السياسية. ناهيك عن عدم وجود مشاركة سياسية حقيقية للمرأة في غزة منذ بدء العدوان حتى اللحظة؛ نتيجة انعدام المعلومات والحياة خلال العدوان²⁰“.

إن العدوان الإسرائيلي وضع النساء أمام واقع أليم على المستوى الأمني والسياسي؛ بسبب الحصار والانقسام، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. إذ تردف فريال طقاطقة: ”تأثرت مشاركة المرأة في السياسة نتيجة العدوان الإسرائيلي، وكان من تداعيات ذلك؛ عدم الثقة في صنّاع القرار؛ وبالتالي

17 وفاء عاروري، صحفية ومدققة معلومات، بيت لحم، مقابلة إلكترونية، 20-12-2024.

18 محمد الحاج أحمد، محامي ونائب رئيس مجلس الإدارة في الهيئة الفلسطينية للصحة النفسية، بيت لحم، مقابلة إلكترونية، 20-12-2024.

19 يوسف شرف، محامي، بيت لحم، مقابلة إلكترونية، 21-12-2024.

20 صباح سلامة، منسقة منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، بيت لحم، مقابلة هاتفية سابقة، 22-12-2024.

العزوف عن المشاركة في العملية السياسية. إلى جانب الوضع الاقتصادي المنعدم في غزة الذي يترتب عليه ضعف المرأة اقتصاديًا الأمر الذي يتناسب طردًيًا مع ضعف دور المرأة في المشاركة السياسية²¹، ناهيك عن أخطر أنواع الانتهاكات التي تمارس بحق النساء المتمثلة بالاعتقالات التعسفية المتصاعدة والإيقاف على طريق النزوح -رغم تأكيد وجود ممرات آمنة- من الاحتلال بعد السابع من أكتوبر/تشرين أول، خاصة في ظل خطورة وضع المعتقلات في المناطق التي دخلتها قوات الاحتلال في غزة.

إذ لا يوجد معلومات دقيقة أو أعداد محددة للمعتقلات وأماكن احتجازهن، ناهيك عن من هن تحت الإخفاء القسري من الاحتلال. هذا إلى جانب ما تعانيه المعتقلات داخل السجون حاليًا من أشكال خطيرة وغير مسبقة من الانتهاكات والتعذيب والترهيب. وأن عمليات الاعتقال قد شملت القاصرات والمسنات والمرضعات. وأنهن يتعرضن لأشد الجرائم المتمثلة: بالاعتداءات الجنسية، والتحرش، والتفتيش العاري، في ظل تعقيم كامل عن مصيرهن²². وأن هذا يزيد من ضغط الأسر على بناتهن ومنعهن من المشاركة في الحياة السياسية خاصة "بعد تكريس الاحتلال لفكرة أن المرأة المنخرطة في السياسة تتعرض للانتهاك الشرف، مما يؤدي إلى رفض الزواج من الأسيرات"²³ وقد أضافت محامية في مركز شؤون المرأة في غزة سهير البابا: "انحصرت المشاركة السياسية التقليدية للمرأة في غزة قبل العدوان بالنضال الوطني والعمل في مؤسسات المجتمع المدني. واختلفت هذه المشاركة بعد العدوان، إذ أنها انخفضت وانحرمت المرأة من المشاركة السياسية بشكل كبير. نظرًا للظروف الأمنية، والاقتصادية الصعبة كنتيجة مباشرة لقصف وتدمير المقرات القانونية والبنية التحتية للنظام القضائي في غزة، وانشغال النساء بالأدوار الإنسانية والأسرية نتيجة النزوح القسري المتكرر المكلف ماديًا، وزيادة الأعباء النفسية"²⁴

21 فريال طقاطقة، عضوة ومسؤولة ملفات النساء في قرية أم سلمونة-بيت لحم، مقابلة إلكترونية، 2024-12-22.

22 منصور أبو كريم، "واقع المرأة الفلسطينية بعد أحداث السابع من أكتوبر وفي ظل الحرب 2023-2024"، مرجع سابق.

23 عقل صلاح، "عوائق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية"، (chrome-extension://efaidnbnmnibpcapjcgclcfndmkaj/، file:///C:/Users/RedHatCo/Downloads/0351-042-493-010.pdf، مرجع سابق

24 سهير البابا، محامية في مركز شؤون المرأة غزة، بيت لحم، مقابلة هاتفية، 2024-12-23.

أما دور المرأة في المشاركة السياسية في الضفة الغربية في ظل العدوان الاسرائيلي 2023-2024:

تقول أمل مبارك: "المشاركة السياسية في فلسطين موجودة لكنها محدودة. وأنها بدأت بمقارعة الاحتلال وبناء المؤسسات. وعلى الرغم من إقرار نسبة 26% للكويتا النسوية²⁵ إلا أنه عمليًا لا يتم الالتزام بهذه النسبة. إن ضعف الثقافة السياسية لدى المرأة، وقلة ثققتها بنفسها وخوفها، وضعف المؤسسات في دعم المرأة في السياق السياسي، وغياب الديمقراطية جميعها عوامل أدت إلى قصور وجود المرأة في الحياة السياسية. وأن العدوان الإسرائيلي أظهر الفرق الكبير في مشاركة المرأة الفلسطينية في السياسة؛ فترجع دور المرأة بشكل كبير بسبب الضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية²⁶". وتضيف الصحفية وفاء عاروري: "أنا كنت فاعلة بالحركة الطلابية في جامعة بيرزيت بين العام 2011 حتى 2014، كان في مشاركة للإناث بوقتها؛ بس لأنني كنت بحركة طلابية مش كبيرة هذا ساعدني أكون فاعلة أكثر كأنتي إضافة إنني بحب أكون منخرطة بالعمل السياسي. لكن مع ذلك كان في تمييز بين الذكور والإناث في تمثيل الطلبة في مجلس الطلبة بالرغم من وجود إناث في المجلس. هذا إلى جانب النظرة المجتمعية السائدة (مش مقبول نشوف بنت محبة مثلاً ومن بيئة محافظة وإلها انتماء سياسي)، بل هو شيء مستهجن سواء على مستوى جامعة أو على مستوى محلي. اليوم الأسباب نفسها موجودة لكن بعد بدء العدوان الاسرائيلي على فلسطين، الخوف من المشاركة في الحياة السياسية ازداد، سواء من الإناث بذواتهم أو من عائلاتهم. العدوان أثر بشكل كبير وملحوظ على زيادة عزوف المرأة عن المشاركة السياسية²⁷». ناهيك عن أن التنقل على الحواجز أصبح جزءًا من الممارسة السياسية المرهقة للإناث بشكل خاص.

25 الكوتا هي التمييز الإيجابي للمرأة في العملية السياسية، وهي الحد الأدنى لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. وتتمثل بنسبة 26% وفقًا للقرار بقانون لتعديل قانون الانتخابات العامة رقم (1) لسنة 2007.

26 أمل مبارك، عضو مجلس قروي دار صلاح-بيت لحم ورئيسة جمعية سيدات الريف الفلسطيني، بيت لحم، مقابلة هاتفية سابقة، 20-12-2024.

27 وفاء عاروري، صحفية ومدققة معلومات، بيت لحم، مقابلة إلكترونية سابقة، 20-12-2024.

أسباب وتحديات تواجه المرأة الفلسطينية عند مشاركتها في العملية السياسية في الضفة الغربية في ظل العدوان الإسرائيلي 2023-2024:

وفقاً للأمل مبارك: "أنا تم اختياري كعضو في مجلس قروي دار صلاح بأخذ الموافقة من زوجي دون الرجوع لي أو الأخذ برأيي؛ بناء على نظام التزكية. رفضت بالبداية لكن ترثبت الظروف بحيث أن أبقى عضوة. وللأسف بهذه الطريقة يتم اختيار العضوات في المؤسسات"²⁸.

المجتمع، والمرأة بذاتها، وضعف دعم الأحزاب، والواسطة والمحسوبية، والقوانين والسياسات الفلسطينية²⁹؛ جميعها أسباب عامة تحد من مشاركة المرأة الفلسطينية في السياسة. وقد أضيف لهذه الأسباب مسببات أخرى، تقاطعت مع الأسباب المتواجدة في غزة، نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي على فلسطين. فكل جهود المؤسسات النسوية موجهة للعمل مع المرأة من الناحية النفسية بسبب استمرارية العدوان على فلسطين، وتردي الوضع الاقتصادي الذي تسبب به العدوان في الضفة الغربية؛ مما أدى لعدم تواجد النساء في العملية السياسية. ناهيك عن زيادة ضعف أدوار الأحزاب السياسية خلال العدوان القائم الذي أدى بالضرورة إلى ضعف تواجد النساء في العملية السياسية. فلم تعاني المرأة من الاحتلال فحسب؛ بل تواجه "مجتمع ينظر للمرأة بأنها مواطنة من الدرجة الثانية"³⁰. لا يساعد في وصول المرأة إلى مراكز قيادية، بل يكرس الدور التقليدي لها

وأن العدوان الإسرائيلي، وما نجم عنه من اقتحامات مستمرة للضفة الغربية، أثر بشكل كبير على المشاركة السياسية للنساء، فالوضع الذي لم يتغير تراجع.

28 أمل مبارك، عضو مجلس قروي دار صلاح-بيت لحم ورئيسة جمعية سيدات الريف الفلسطيني، بيت لحم، مقابلة هاتفية، -2024.12.

29 دياب حرارة، "المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني"، (search/https/481c5281/proxy/edu.birzeit.ssl/https)، 23-12-2024، (370556/Record/com.mandumah).

30 عقل صلاح، "عوائق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية"، (<chrome-extension://efaidnbmnnpbpcjapcglclefindmkaj/>)، مرجع سابق

”فالمجالس التي انتهت ولايتها موقوفة نتيجة استمرارية العدوان. فعلى سبيل المثال؛ انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت من المفترض أن تتم في الفترة القليلة المقبلة؛ لكنها لن تتم كما هو معهود إلى أن ينتهي العدوان³¹“. مما يعني توقف تطور المشاركة السياسية للمرأة والحد من إمكانية تقييمها. ”هذا إلى جانب اعتقال 300 امرأة من الضفة الغربية خلال عام 2023، 200 منهن اعتقلن منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة³²“.

مضاف إلى ذلك؛ ضعف القوانين المحلية وقصورها؛ فمثلاً ”سن ممارسة حق الانتخاب وفقاً للقرار بقانون بشأن الانتخابات العامة رقم (1) لسنة 2007 الساري في فلسطين هو 18 سنة، أما سن الترشح لعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني هو 28 سنة فما فوق“³³ وهو يحد ويحجم من مشاركة المرأة في السياسة؛ فمن يتواجد في مراكز قيادية في مجالس الطلبة في الجامعات من الشابات³⁴، يستطيع أن يتواجد في مراكز صنع القرار في المجتمعات. ناهيك عن ”قيام نظام الانتخابات على أسس غير تنموية، ويشجع العشائرية، ولا يقوم على إشراك النساء جدًّا وبفعالية أو إيصالهن إلى مراكز صنع القرار“³⁵

نسب مشاركة المرأة المقدسية في العملية السياسية:

على الرغم من عدم وجود نسب وإحصائيات دقيقة؛ إلا أن العدوان الإسرائيلي تسبب بعزل للنساء المقدسيات عن الضفة الغربية وزيادة قساوة معانتهم. فتأثرت مشاركة المرأة المقدسية في السياسة بشكل كبير جدًّا. وذلك وفقاً

31 صباح سلامة، منسقة منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، بيت لحم، مقابلة هاتفية سابقة، 22-12-2024.

32 عقل صلاح، ”عوائق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية“، (chrome-extension://efaidnbmninnbpcapjcgclclefindmkaj/، <file:///C:/Users/RedHatCo/Downloads/0351-042-493-010.pdf>، مرجع سابق

33 انظر المادة (27) والمادة (45) من القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

34 حتى لو ينسب قليلة.

35 عقل صلاح، ”عوائق المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية“، (chrome-extension://efaidnbmninnbpcapjcgclclefindmkaj/، <file:///C:/Users/RedHatCo/Downloads/0351-042-493-010.pdf>، مرجع سابق

للأستاذة عائدة العيساوي والأستاذة صباح سلامة³⁶ من خلال عملهما، كمؤسسة نسوية، مع النساء المقدسيات، ومن خلال الأعداد الكبيرة للمعتقلات المقدسيات وغير المحصورة بأرقام دقيقة. فقدره الاحتلال في القمع فاقت قدرة النساء على المشاركة السياسية

إن كتابة منشور على وسائل التواصل الاجتماعي بات يعد انتهاكًا كبيرًا يهدد المرأة بالاعتقال على خلفية سياسية؛ مما يؤدي بالنتيجة لقمع دور المرأة سياسيًا ومنعها وتخوفها من التعبير عن رأيها. فوفقًا للأستاذة عائدة العيساوي: "أعداد كبيرة جدًا من النساء المقدسيات اعتقلن منذ بداية العدوان فقط لتعبيرهن عن رأيهن. وحتى أصوات أمهات الشهداء الفلسطينيين قُمعت؛ فلا تستطيع أم الشهيد الفلسطيني أن تعبر عن حزنها بشكل علني، مما يجعل دورها سياسي؛ لكن غير مباشر أو معلن، ومقموع. وفقًا لتعاملنا مع النساء كمؤسسة نسوية؛ تعبير المرأة المقدسية عن رأيها أصبح اليوم غالي الثمن. فواجهنا رفض كبير من النساء للمشاركة في برنامج تلفزيوني يتناول مواضيع سياسية (ضمن سياق عملنا). إلا أننا كنساء فلسطينيات؛ لدينا انتماء وطني عالي، نعمل بكل ما هو متاح لتفعيل دورنا في المشاركة السياسية. فعلى الرغم من كون النساء من أكثر الفئات تضررًا من العدوان القائم؛ إلا أن من يحرك الشارع الفلسطيني واقعياً هن النساء"³⁷.

المشاركة السياسية أصبحت تمارس بالحد الأدنى نتيجة استمرار العدوان. وأن للمرأة دور غير مباشر في العملية السياسية اليوم. يتمثل بالدور الاجتماعي السياسي؛ كالمطالبة بوقف العدوان على فلسطين وإدخال المساعدات الذي يعد من أشكال الممارسة السياسية من خلال سياق اجتماعي. إلى جانب "قيام النساء بالعمل على نشر ثقافة مقاطعة الاحتلال، والعمل على جمع التبرعات

36 الأستاذة عائدة العيساوي، مديرة مكتب القدس لمركز دراسات المرأة ومديرة برنامج تعزيز حقوق الطفلة. والأستاذة صباح

سلامة، منسقة منتدى مناهضة العنف ضد المرأة

37 الأستاذة عائدة العيساوي، مديرة مكتب القدس لمركز دراسات المرأة ومديرة برنامج تعزيز حقوق الطفلة، بيت لحم، مقابلة

هاتفية، 23-12-2024.

للشعب الفلسطيني في غزة³⁸. إلا أنه يبقى هذا الدور، على الرغم من أهميته، محدود وبحاجة لتعزيز، وبحاجة لتحويله إلى دور مباشر وعلمي وواضح.

رأي الباحثة:

تراوح دور المرأة في السياسة بين الدور المباشر وغير المباشر؛ إلا أن دورها، مازال بحاجة إلى تعزيز وتمكين وحماية. على الرغم من أن المعاهدات الدولية، وقرار مجلس الأمن 1325 يوفر الحماية للنساء على المستوى الدولي، والإقليمي، والمحلي بشكل نظري؛ إلا أن الشعب الفلسطيني -خاصة النساء- احتاجت الحماية الفعلية المنصوص عليها في هذا القرار منذ بدء العدوان الإسرائيلي 2023-2024؛ لكنها لم تجده. المعوقات والتحديات على المستوى العالمي والمحلي موجودة. ووجود الاحتلال يشكل عائق كبير. لكن هذا لا يبرر إبقاء مشاركة المرأة الفلسطينية في السياسة محدودة دون تطور و/أو تراجعها. بل يمكن استغلاله لإبراز دور المرأة الفلسطينية؛ فممكن أن يبرز دورها على الساحة الدولية بشكل أكبر. وإن استمرارية العمل الفعلي على زيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في السياسة، وتمكين القيادات النسائية هو حاجة ملحة. وإن المجتمع الفلسطيني سيزدهر بتواجد النساء في مراكز صنع القرار، وأن ذلك أصبح أمر ضروري لا اختياري. والمساواة العادلة هي السبيل لتحقيق مشاركة سياسية فعالة للمرأة الفلسطينية. وإن تحقيق ذلك ممكن

الخاتمة:

حتى مع عدم وجود إحصائيات رسمية حول مشاركة المرأة السياسية خلال العدوان الإسرائيلي؛ إلا أنه يظهر ضعف دورها وهامشيتها بشكل ملموس.

38 إسلام العالول، "المرأة الفلسطينية أكثر من يعاني في الحرب على غزة"، [https://www.aljazeera.net/women/2024/11/11-D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84-D8%A7%D9%85](https://www.aljazeera.net/women/2024/11/11/D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A9%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%AD//4/11-D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84-D8%A7%D9%85)

إن العدوان الاسرائيلي المستمر فرض حربًا اقتصادية، ونفسية، وصحية، واجتماعية، وسياسية على الشعب الفلسطيني بشكل عام، والمرأة بشكل خاص. وأنه أعاد المرأة الفلسطينية إلى نقطة البداية أو أدنى، على مختلف المستويات، خاصة المستوى السياسي. وأن الهدف الأكبر اليوم هو توفير الاحتياجات الأساسية الإنسانية الإغاثية للنساء في غزة، وحماية النساء من شتى أنواع الانتهاكات التي تتعرض لها أو قد تتعرض لها، الأمر الذي حل محل استمرارية العمل على تعزيز حقوق وقضايا المرأة لصالح التركيز على تقديم الخدمات الطارئة؛ مما زاد من حدة العنف المبني على النوع الاجتماعي. إن العدوان الاسرائيلي وضع المرأة في وضع مأساوي قاسي خاصة على المستوى السياسي والأمني. لكن ومع وجود الاحتلال، ليس من المنصف، ولا يمكن تبرير انتهاكات حقوق المرأة في السياسة. وأن في تعزيز دور المرأة في العملية السياسية خطوة مهمة في بناء دولة ديمقراطية حقيقية تقوم على أسس عادلة ويحتذى بها.

التوصيات:

1. حملات التوعية:

تعزيز دور المجتمع المدني بكافة أجزائه من أفراد وأحزاب سياسية ومؤسسات نسوية وحقوقية وأهلية للعمل على تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتفعيلها.

وذلك من خلال إشراك أهل القانون من محامين ومحاميات، وقضاة وقاضيات للعمل على الضغط من أجل المشاركة العادلة والفاعلة للنساء في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، إلى جانب تفعيل دور الأحزاب في دعم المرأة الفلسطينية سياسيًا وتمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا دعمًا لانخراطها في العملية السياسية بناء على الكفاءة. واستخدام صوتها فهو شكل من أشكال المشاركة السياسية. إضافة لدور المؤسسات النسوية والحقوقية في دعم النضال الوطني للنساء، وضرورة العمل على المساواة العادلة للنساء والقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي بمختلف أشكاله. إلى جانب بناء القدرات النسائية وبناء قيادات نسائية من خلال نشر الثقافة السياسية والتركيز على

الرجال في هذه الورش لدعم أكبر لدور النساء في السياسة وتصحيح المعتقدات المغلوطة، وعمل ورش توعوية فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة سواء المباشرة أو غير المباشرة في مراكز الإيواء في غزة.

التعاون بين الوزارات: من وزارة التربية والتعليم ومعهد التدريب المهني ووزارة الإعلام ونقابة الصحة النفسية ووزارة شؤون المرأة

وذلك من خلال تفعيل دور المدارس والجامعات في التوعية بأهمية مشاركة المرأة في العملية السياسية وتمركزها في مناصب عليا وتأثير صوتها في القرارات السياسية، والقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتعديل ما يلزم من المناهج التي تربط الأعمال السياسية بالرجال وتقتصر الأعمال التقليدية على النساء. إلى جانب تفعيل دور الشابات في مجالس الطلبة في الجامعات. والحد من فكرة الخوف من المشاركة السياسية، وإنشاء مجموعات ومعاهد متخصصة تزيد من خبرات النساء في الحياة السياسية بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة والتدريب المهني. هذا إلى جانب مساندة وزارة الإعلام بإعطاء الموضوع أولوية بتناوله والتحدث عنه في كافة الوسائل الإعلامية المتاحة وتسليط الضوء على تأثير المشاركة السياسية للمرأة في العدوان الإسرائيلي القائم، والمساهمة في نشر الثقافة السياسية وماهيتها للمرأة والمجتمع ككل، وإشراك النساء من خلال وسائل الإعلام في رفع الوعي السياسي كقيادات نسائية سياسية. والعمل على توفير الدعم النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية كما في قطاع غزة التي تؤثر بشكل مباشر بالمشاركة السياسية.

2. الإصلاحات القانونية: العمل جديًا على الإصلاح القانوني في فلسطين.

وذلك من خلال الضغط من أجل رفع نسبة مشاركة المرأة الإلزامية في العملية السياسية (أي الكوتا). وإلزام النقابات المهنية بتحديد مقاعد للنساء (كوتا نسائية) بنصوص صريحة في القوانين وبنسب عادلة، وإيقاع عقوبة رادعة على من يخالف. والضغط من أجل تخفيض سن الترشح لعضوية المجلس من 28 سنة ل 22 سنة لإتاحة الفرصة بشكل أكبر لمشاركة المرأة في السياسة.

والضغط من أجل وضع بنود واضحة ومباشرة فيما يخص المساواة العادلة في الحقوق والأدوار بين الرجال والنساء في العملية السياسية

3. خلق نظام موحد لتوثيق مشاركة المرأة الفلسطينية في السياسة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وذلك من خلال عمل إحصائيات محدثة، وتوثيق مشاركات المرأة الفلسطينية في العملية السياسية، خاصة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي الذي أثر في دور المرأة في السياسة. وإعداد تقارير دورية عن هذه المشاركات، وبالتالي متابعة مدى تطور هذه المشاركة والضغط من أجل تعزيزها، وإمكانية الضغط على صنّاع القرار. وتوثيق الانتهاكات التي تطال النساء بسبب المشاركة السياسية للعمل على الحد منها.

4. التفاعل المجتمعي: الضغط الدولي والمحلي من أجل حقوق الفلسطينيين.

الضغط من أجل وقف العدوان الإسرائيلي على فلسطين ومقاومة الاحتلال عليه. وحماية حقوق الفلسطينيين بشكل عام وحقوق النساء بشكل خاص. من حقهم في الحياة، وحقهم في التعبير عن الرأي، وحقهم بحرية الحركة والتنقل، والأمن الإنساني والغذائي، والجسدي. والضغط من أجل تطبيق قرار 1325 بشكل جدي وحقيقي وتوفير حماية فعلية للنساء على المستوى الدولي والمحلي خاصة عند ممارسة حقهم في المشاركة السياسية، وإيقاع عقوبة رادعة على كل من يخالف. وإشراك النساء بشكل ضروري وإلزامي في إعادة الإعمار، وإعطاء آرائهن والمساهمة في المفاوضات القائمة لوقف العدوان الإسرائيلي الحالي على فلسطين.

الفصل الثاني

مشروع قانون حماية الأسرة من العنف ما بعد عشرين عاماً على خروجه للعلن

إعداد المحاميتان تالا حمدان ولارا أبو سرور تحت إشراف المحامية روان أبو غزة-
مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة

المقدمة:

تبلورت فكرة إعداد مسودة قانون حماية الأسرة من العنف خلال نقاشات، بدأت في العام 2004 بين مؤسسات نسوية، ومنظمات مجتمع مدني، ومنظمات قاعدية، وممثلون عن الأحزاب السياسية، وأخصائيين ومحامين وإعلاميين ومرشدين اجتماعيين ونفسيين، وغيرهم¹، إذ أن مسودة القانون تهدف بشكل أساسي إلى الحفاظ على الأسرة الفلسطينية ووقاية الأفراد داخل الأسرة من أشكال العنف كافة، وضمان وصول الأفراد الذين يتعرضون لمختلف أشكال العنف للجهات المختصة، ومراعاة المصلحة الفضلى للضحية، والعمل على إعادة تأهيلها نفسياً وجسدياً واقتصادياً، والعمل على دمجها في المجتمع، ومساءلة المعتدي وإيقاع العقوبات المناسبة بحقه.

تتنوع المسببات الاجتماعية للعنف وتشمل الظروف الاقتصادية الصعبة، الضغوط الاجتماعية، والمشاكل النفسية، والظروف السياسية والأوضاع الأمنية غير المستقرة. وقد يؤدي التوتر الناتج عن الحياة اليومية والضغوط المتزايدة إلى تفاقم أعمال العنف بأشكاله المختلفة بشكل مفاجئ، كما تلعب الثقافة المجتمعية دوراً كبيراً في تعزيز السلوكيات العنيفة وانتشارها، وقد رصد سابقاً (23) حالة قتل خلال العام 2016، و(29) امرأة وفتاة قتلن خلال العام 2017، و(24) عملية قتل أخرى خلال عام 2018،

1 مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي ، مؤتمر نحو تبني قانون حماية الأسرة من العنف، 2008، منشور على الرابط: ، تاريخ الاطلاع:

و(14) حالة عام 2019²، وتم رصد وتوثيق (57) حالة قتل لنساء وفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عامي 2021-2022³ وقد صرح وزير التنمية الاجتماعية (السابق) أحمد مجدلاني أن عدد النساء المعنفات اللواتي تعرضن لمختلف أشكال العنف منذ 2017 لغاية 5 حزيران/يونيو 2020 والتي سجلت لدى الوزارة 1872 حالة لنساء معنفات، وتعرضت الكثير من النساء في تلك الفترة لمحاولات قتل⁴، وفي تصريح آخر لمجدلاني في تاريخ 7/3/2023 فإن عدد النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي اللواتي تم التعاطي مع قضاياهن من خلال مرشدات المرأة في مديريات التنمية الاجتماعية في محافظات الضفة بلغ 935 امرأة وفتاة خلال عام 2022، وإن 47 منهن من ذوات الإعاقة⁵.

في المقابل، تعاني النساء من المسبب الأول والأهم لتفاقم حالة العنف المبني على النوع الاجتماعي وهو العنف الاحتلال، إذ أن الاحتلال الإسرائيلي يُشكّل عاملاً رئيسياً في زيادة العنف اتجاه المرأة الفلسطينية، فالعيش تحت ظروف الاحتلال القاسية والضغط المستمر يُسهم في تصاعد التوترات والعنف المجتمعي، مما يجعل النساء الأكثر ضعفاً وعرضة للإساءة والعنف، ونتيجة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها الاحتلال مثل القيود على الحركة والحرمان من الموارد الأساسية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة هشاشة المرأة وجعلها تتحمل أعباء إضافية داخل الأسرة والمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتقالات التعسفية والاقتحامات الليلية تُعرّض النساء للإرهاب النفسي والجسدي، مما يؤدي إلى تفاقم حالتهن النفسية وزيادة تعرضهن للعنف المنزلي والمجتمعي. هذا المناخ العنيف والمضطرب يؤثر سلباً على جميع جوانب حياة المرأة الفلسطينية، ويعزز من دوامة العنف التي تُحاصرها من جميع الجوانب، ويساهم الاحتلال في زيادة التوجهات المحافظة التي تبرر العنف ضد النساء، بحجة الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية وهذا ما يزيد

2 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، 2019، <https://bit.ly/2ZbCp5p>.

3 نبيل دويكات، مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي، دراسة تحليلية بعنوان: قتل النساء في المجتمع الفلسطيني "هل تنتحر النساء"، 2023.

4 وكالة معا، مجدلاني ل معا : الحكومة لن تتراجع عن قانون حماية الأسرة، 2020، <https://bit.ly/38Eiz5S>.

5 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، مجدلاني: 935 امرأة تعرضت للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال عام 2022، 2023، <https://www.wafa.ps/pages/details/67347>

من معاناة النساء. وفي ظل هذه الظروف، تبذل منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني جهودًا كبيرة لمواجهة هذه التحديات، لكن الأوضاع تحت الاحتلال تجعل الحلول أصعب بكثير، مما يستدعي زيادة الوعي والتضامن مع النساء الفلسطينيات لدعمهن وتحقيق تغيير إيجابي للعمل على إنصافهن.

إضافة إلى ذلك، تتعرض النساء الفلسطينيات في غزة والضفة الغربية لجرائم الاحتلال الإسرائيلي والذي يعتبر السبب الأساسي لانتشار العنف في المجتمعات الفلسطينية، التي تؤثر بشدة على الأسر وتؤكد على الحاجة الملحة لإقرار قوانين تحمي الأسرة من العنف وتوفر الدعم اللازم للضحايا، كما زادت معاناة النساء الفلسطينيات بشكل كبير إثر العدوان على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، الذي شهد تصعيدًا غير مسبوق في العنف ضد المدنيين في قطاع غزة.

وتشير التقارير إلى أن عددًا كبيرًا من النساء قُتلن تحت الأنقاض، مع تقديرات بقتل 37 أماً يوميًا، مما يؤدي إلى تدمير أسرهن وحرمان أطفالهن من الحماية والرعاية، وقد تدهورت الظروف المعيشية في غزة بشكل كبير، حيث تعاني النساء والأطفال من نقص شديد في الغذاء والمياه النظيفة والخدمات الصحية الأساسية، هذا الوضع أدى إلى تزايد حالات الجوع والمجاعة المحتملة، مما يفاقم معاناة النساء والأطفال ويزيد من الضغط على المجتمع ككل. وتبرز الحالة الصعبة التي تعاني منها النساء والفتيات في غزة، الحاجة الماسة لتدخل المجتمع الدولي لتحسين الظروف المعيشية وتقديم الدعم اللازم للنساء والأطفال المتضررين في غزة⁶.

هذا التصعيد في العنف أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة الفجوة بين الاحتياجات المتزايدة والدعم المتاح، حيث تؤكد تقارير منظمات الإغاثة الدولية وجود نقص حاد في المواد الأساسية والخدمات الصحية، هذا النقص يؤدي إلى تزايد التوترات داخل الأسر، حيث تتصاعد الصراعات على الموارد

<https://www.unwomen.org/en/news-stories/press-release/2024/03/press-release-9000-women-have-been-killed-6-in-gaza-since-early-october>

المحدودة ويصبح الأفراد أقل قدرة على التعامل مع الضغوط بطرق صحية، مما يزيد من احتمالية حدوث العنف الأسري. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي يترك الأسر دون أدوات للتعامل مع الضغوط الكبيرة، مما يزيد من حالات الاكتئاب والقلق ويؤدي إلى تصاعد العنف داخل الأسرة، وبناءً على ذلك يصبح إقرار قوانين لحماية الأسرة وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، حيث يمكن لهذه القوانين والدعم أن يساهمان في تخفيف التوترات وتقليل حالات العنف الأسري، من خلال توفير بيئة أكثر استقرارًا وأمانًا للجميع⁷.

أهمية الورقة :

تسلط هذه الورقة الضوء على الأهمية القصوى لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، في ظل غياب الإرادة السياسية والمجلس التشريعي واستمرارية جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. ويُعد إقرار هذا القانون بشكل عاجل خطوة حيوية لحماية النساء والأطفال وتوفير بيئة آمنة ومستقرة للأسر الفلسطينية، خاصة في ظل ظروف حرب الإبادة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، تبرز الورقة الحاجة الملحة لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للنساء والأطفال المتضررين من العنف المستمر، كما تؤكد على دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في دعم وتفعيل هذا القانون لضمان تنفيذه بكفاءة وتحقيق النتائج المرجوة. بذلك، تُبين الورقة أن تطبيق القانون ليس مجرد خطوة تشريعية، بل ضرورة إنسانية لحماية الفئات الأكثر ضعفًا وضمان مستقبل أكثر أمانًا واستقرارًا للجميع.

إشكالية الورقة:

تتجلى الحاجة الملحة لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف في ظل العنف المستدام على الأسر الفلسطينية، خاصة على النساء والفتيات، ونجم عن حرب

⁷ منظمة العفو الدولية، 2023؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2023، تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) <https://news.un.org/en/story/2023/12/1144647>

الإبادة الجماعية على قطاع غزة العديد من الانتهاكات والتي أدت إلى تشتيت وتهجير العديد من العائلات، مما أسفر عن محو التاريخ العائلي وتفاقم حالات عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي. هذا الوضع يؤدي إلى زيادة حالات العنف الأسري في ظل غياب نظام قضائي عادل، وتفاقم الأمور بسبب التشديدات والإجراءات القمعية التي يمارسها الاحتلال في الضفة الغربية. لذلك، يعد إقرار قانون حماية الأسرة من العنف خطوة ضرورية لحماية الأسر وتوفير بيئة آمنة ومستقرة، وضمان تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين، ودون هذا القانون ستظل الأسر الفلسطينية تعاني من آثار العنف المستمر، مما يزيد من زعزعة استقرار المجتمع وتفاقم معدلات العنف الأسري

نبذة تاريخية:

بدأت فكرة مشروع قانون حماية الأسرة من العنف في فلسطين في عام 2004 وشملت المسودة الأولى 32 نصًا قانونيًا تهدف إلى حماية الأفراد من العنف الأسري، وتضمنت تعريفات وإجراءات وقائية وعلاجية. تطورت الجهود على مر السنوات وشملت عدة تعديلات ومناقشات مجتمعية، ولكنها واجهت تحديات ثقافية ودينية واجتماعية. على الرغم من ذلك، استمرت الجهود حتى تم إدراج مسودة القانون ضمن الخطة التشريعية في 2013⁸، ولكن لم يُقر حتى الآن.

شهدت فلسطين في عام 2024 تغييرًا حكوميًا جديدًا مما أدى إلى تشكيل حكومة جديدة، ويعتبر هذا التغيير المتكرر في الحكومة عقبة كبيرة أمام إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، فتغير القناعات والأولويات لدى مجلس الوزراء مع كل حكومة جديدة يؤدي إلى تعطيل عملية سن القوانين، الأمر الذي يكلف المؤسسات الحقوقية النسوية عبء إعادة بناء القناعات والمناصرة من جديد، وبالتالي تكريس وقت وجهد كبيرين لتوعية الحكومة الجديدة بأهمية هذا القانون وضرورة إقراره لحماية الأسرة من العنف، هذا الوضع يؤثر سلبًا على الاستمرارية والفعالية في تحقيق الإصلاحات التشريعية اللازمة لحماية حقوق

المرأة والأسرة، فكلما تأخرت عملية إقرار القانون زاد العبء على المجتمع المدني والنساء اللواتي يعانين من العنف الأسري، مما يستدعي بذل جهود إضافية لإعادة بناء القناعات والترويج للقانون بين أعضاء الحكومة الجديدة

إن هذا الواقع يعزّز الحاجة إلى استقرار حكومي وتوافق سياسي مستدام يتيح فرصة أفضل لإقرار القوانين الضرورية لحماية الأسرة من العنف. ومن الضروري أن تتبنى الحكومات المتعاقبة رؤية مستدامة وشاملة لضمان استمرارية الجهود التشريعية وتجنب إعادة بناء القناعات بشكل متكرر.

مكونات قرار بقانون حمايه الأسرة من العنف رقم () لعام 2020 وأثره على الواقع الفلسطيني في ظل استمرار الاحتلال

ساعدت مكونات مشروع القانون في الحفاظ على النسيج الأسري، وذلك لأن هدف مشروع القانون هو حماية الأسرة من أجل تأمين بيئة آمنة تضمن لأفرادها نموًا سليمًا وعيشًا كريمًا داخلها، بالإضافة إلى أنه وضع تعريفًا واضحًا لكل من الأسرة، الطفل، العنف، الحماية، الأمر الاحترازي الغيابي، أمر الحماية، أمر خدمة المجتمع، مرشح حماية الأسرة، المحكمة المختصة والقانون. وأكد على وصول الضحايا إلى قطاع العدالة من خلال، تقديم البلاغات، وتوفير الحماية لمقدم البلاغ عند الاقتضاء، وإصدار أوامر احترازية، هذا الأمر عمل على الحد من تقاوم العنف الأسري وانتشاره بسبب تشكيل رادع قوي للمتهم عن طريق مساءلته واتخاذ الإجراءات اللازمة لإبعاد المتهم عن المنزل، وإذا تعذر ذلك وكان الفرد المعتدى عليه ما زال في خطر اتخاذ التدابير اللازمة للقبض عليه، بالإضافة الى دمج ضحايا العنف في المجتمع

ويوضح القانون الأدوار الأسرية من ناحية التربية وكيفية التكيف في الحياة، مما يساعد على وجود ترابط أسري ويعمل على وقاية أفراد الأسرة من العنف ومن أي إعتداء يسبب ضرر أو خطر كالإعتداء الجنسي أو الضرب أو الإساءة البدنية والإعتداء العاطفي.

وإن مكونات مشروع القانون تؤكد ضرورة وجود الاحترام المتبادل بين أفراد

الأسرة، إلا أن العدوان الراهن والمستمر على فلسطين، خاصة على قطاع غزة، منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، أسفر عن تشييت الأسر وتفككها من خلال التهجير القسري، وزيادة احتمالية وجود العنف في الأسرة مع انعدام وجود قطاع عدالة يحد من هذا العنف

ففي قطاع غزة عمل الاحتلال على التهجير القسري للأسر الفلسطينية وقطع كافة الخدمات الأساسية للحياة من مياه وكهرباء ومواد غذائية وخدمات صحية. هذا الأمر، ولّد عنف كبير داخل الأسر إذ تعرضت النساء والأطفال كونهم الفئة الأكثر ضعفاً إلى شتى أنواع العنف، فعانت النساء من الاغتصاب الزوجي، والضرب المبرح، مما زاد حالات الانتحار أو الطلاق.

كما أن الوضع الاقتصادي المتردي و انعدام وجود أي عائد مادي لاستمرار الحياة بعد تدمير الاحتلال لكافة سبل العيش، أدى إلى تفاقم حالات العنف بسبب التوتر ونقص العائد الذي سيعيل أفراد الأسرة.

أما من الناحية الصحية، فنتيجة تعرض النساء للإغتصاب الزوجي الذي يتم ممارسته عليهن نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، عانت النساء في قطاع غزة من أمراض صحية كبيرة في ظل انعدام خدمات صحية تسمح لهن بالإجهاض أو الرعاية الصحية اللازمة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية التي ظهرت مع تفاقم العنف والتي أدت إلى آثار نفسية لاحقاً على الأسر والنساء. فهنا نكون أمام انتشار كبير لضحايا العنف نتيجة الاحتلال الذي هدم هذا الأمان في الأسر، خاصة في ظل انعدام وجود قطاع عدالة فعال يحمي الضحايا ويساءل المتهمين يعمل على حماية النساء.

هذا كفيل في زيادة حالات العنف الأسري، وجعل النساء أكثر عرضة للتهديد والاستبداد، وتعرضهن لإهانة كرامتهن وممارسة العنف الجسدي، واللفظي، والمعنوي تحت ما يسمى الشرف والقتل، حيث أن قلة من النساء يتحدثن عن الاضطهادات التي يتم ممارستها عليهن، وهذه أفعال خطيرة تجعل المعتدي يقوم بهذه الأفعال المؤلمة دون قيد أو ردة، مما يمثل تهديداً لحياة النساء وكرامتهن، لذلك لا بد من اتخاذ تدابير وقائية تحد من العنف ضد النساء

في مخيمات النزوح وقطاع غزة ككل، ولا بد من ملاحقة مرتكبي العنف ضد النساء. أما في الضفة الغربية، فلم يكن الأمر أكثر أمانًا، فعلى الرغم من وجود مجلس قضائي قائم، إلا أن تعذّر تنقل المحامين/ات بين المحافظات، ووجود قرار صادر عن نقابة المحامين الفلسطينيين بشأن وقف العمل أمام المحاكم من أجل حماية المحامين من العرقلات التي مارسها الإحتلال على الأفراد من وضع حواجز تفصل بين المدن والقرى الفلسطينية، والتفتيش والاعتقالات على الحواجز وغيرها من الممارسات الاحتلالية، لذلك أدى غياب القضاء نظرًا لظروف الحرب التي أدت إلى وقف إجراءات النظر في القضايا ووجود تعليق في العمل حتى شهر أيار/مايو لعام 2024، الأمر الذي ساهم وعزّز في تزايد حالات العنف الأسري بين أفراد المجتمع الفلسطيني.

بالتالي، سيؤدي انعدام وجود سلطة تحكم، إلى العودة بنا إلى عصر سريعة الغاب، والقانون المطبق هو قانون القوة، مما يشكّل ازديادًا في حالات ضحايا العنف. وكون النساء والأطفال هم الأكثر ضعفًا وكونه موروث عن ثقافة أبوية تكرّس هذا العنف، إذ أن عدم وجود نظام يحكم ويردع ويسن تدابير احترازية، فسيواجه المجتمع حقبة تاريخية يتم فيها ممارسة أشد أنواع العنف الأسري

لذلك في الأوضاع التي تستدعي وقف إجراءات التقاضي لفترة زمنية مؤقتة، فلا بد من وجود أنظمة بديلة للحماية ومعاقبة مرتكبي جرائم العنف، علمًا بأن دولة فلسطين وصلت إلى مراحل متقدمة من التطور، خاصة عند انضمامها للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، لكنها حتى الآن تواجه عجزًا في تطبيق أنظمة الحماية

إن غياب آليات وصول الضحايا إلى العدالة يشكّل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق الإنصاف، مما يزيد من معاناة الضحايا ويشينهم عن التبليغ. لذا، يعد تمكين النساء من التبليغ عن حالات العنف الأسري واعتبار العنف الأسري جريمة تستدعي العقوبة الفورية، من الخطوات الأساسية لتحقيق العدالة وحماية الأسرة. وتأتي هذه الجهود في سياق ضرورة تعزيز الإطار القانوني الذي يضمن الحماية الفعّالة للأسر الفلسطينية ويعزّز حقوق الإنسان الأساسية، ويتطلب الأمر توفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، بالإضافة إلى إنشاء مراكز

متخصصة لتقديم المشورة والمساعدة القانونية، كما يجب أن يكون هناك تعاون مستمر بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان تنفيذ القانون بفعالية وتوفير بيئة آمنة ومستقرة لجميع أفراد الأسرة، ما يسهم في التخفيف من آثار الصراع والاحتلال ويعزز التماسك المجتمعي.

الخاتمة:

معالجة العنف الأسري في فلسطين خاصة في ظل الحرب يتطلب نهجا شاملا، وذلك من خلال تعزيز القوانين وتوفير دعم نفسي واجتماعي وزيادة الوعي، بالإضافة للتعاون مع المنظمات لبناء مجتمع آمن وعادل، لذلك فإن إقرار مشروع قانون حماية الأسرة من العنف سيحقق بيئة أسرية مستقرة من خلال توفير الحماية والردع

الاقتراحات والتوصيات للحد من العنف الأسري

1. تطوير التشريعات التي تطبق على النساء الفلسطينيات، والتركيز على وجود قوانين تحمي ضحايا العنف الأسري، وملاحقة وفرض العقاب اللازم على الجناة. كما يجب مراجعة النصوص القانونية لضمان شموليتها واستجابتها لاحتياجات الضحايا، خاصة في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تفرضها الحرب.
2. توثيق أثر جرائم الاحتلال على تفكك الأسرة وتفاقم حالة العنف داخل المجتمع، وإعداد ملفات قانونية شاملة تتضمن تقارير وشهادات توضح حجم المعاناة والأضرار الناتجة عن هذه الجرائم، مما يسهل تقديم الأدلة للمحاكم الدولية.
3. تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي: من الضروري توفير برامج تأهيلية وخدمات استشارية لترميم الأسر الناجية من انتهاكات الاحتلال هدفها التخفيف من حدة العنف داخل الأسر.

4. تنسيق الجهود القانونية الدولية: ملاحقة مرتكبي جرائم الاحتلال أمام المحاكم الدولية، والعمل على إصدار قرارات تدين هذه الجرائم وتفرض عقوبات رادعة على مرتكبيها، ويتطلب ذلك التعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية والمحامين المتخصصين في حقوق الإنسان.
5. التركيز على ضرورة إقرار مشروع قانون حماية الأسرة من العنف حتى يتسنى وصول ضحايا العنف للعدالة، لاسيما الأسر التي المتضررة من عدوان الاحتلال الإسرائيلي.
6. التدريب والحماية: تقديم تدريبات لمقدمي ومقدمات الخدمات على كيفية تقديم الخدمات بشكل طارئ وعاجل في الظروف الاستثنائية كحالات الطوارئ والحروب، ومن الضروري وجود نصوص قانونية تضمن حمايتهم.
7. عقد ندوات توعية: تهدف هذه الندوات إلى مخاطبة أفراد الأسر من أجل التوعية بحقوقهم وكيفية التوجه إلى قطاعات العدالة عند التعرض لأي انتهاكات، سواء من الاحتلال أو داخل الأسرة. ويجب تنظيم برامج توعية مصممة لكل فرد حسب سنه، بدءاً من الأطفال وصولاً إلى الراشدين، لضمان وصول المعلومات بشكل فعال.

مراجع:

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير حول العنف الأسري في فلسطين، 2023.
2. الأمم المتحدة، تقرير عن تأثير النزاعات المسلحة على النساء والفتيات، 2021.
3. منظمة الصحة العالمية، العنف الأسري: المفاهيم والأسباب، 2022.
4. اليونيسف، تقرير عن حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، 2022.
5. منظمات المجتمع المدني في فلسطين، تقارير ودراسات عن العنف الأسري والتشرد في ظل النزاع، 2023.

6. مسودة قرار بقانون بشأن حماية الأسرة من العنف لسنة 2020.
منظمة الأمم المتحدة للمرأة، بيان صحفي بتاريخ 1-3-2024 <https://www.unwomen.org/en/pressrelease/2024/03/release-press/stories-news/en/october-early-since-gaza-in-killed-been-have-women-9000>
7. منظمة العفو الدولية، 2023.
8. روان أبو غزة، ورقة قانونية بعنوان: مشروع قانون حماية الأسرة من العنف بين المد والجزر منذ ما يزيد عن عشر سنوات، 2022.

الفصل الثالث

التحرّش الجنسي في أروقة العمل (الساكت عن التحرش شيطانٌ أخرس)

إعداد المحامية ندين عيسى تحت إشراف المحامية روان أبو غزة- مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة

المقدمة:

تعد مشكلة التحرش الجنسي مشكلة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع، فهي أمر عام ومنتشر بشكل كبير أكثر مما قد يلاحظه الناس، والتي تعد مشكلة تهدد الحياة، ولا تهدد فقط الحالة الاجتماعية والنفسية لدى ضحاياها، وكما أنها تعتبر مشكلة حقوق إنسان ومشكلة صحية عامة وبالتأكيد تعد مشكلة نفسية واجتماعية ومؤسسية تحتاج إلى التعامل معها بشكل جدي، وفي الآونة الأخيرة نلاحظ أنها حظيت باهتمام كبير في الكثير من دول العالم، وبالرغم من ذلك ما زلنا نواجه عدة تحديات كصعوبة الاعتراف بها كجريمة أو حتى الحديث عنها ومناقشتها

ويشير التحرش الجنسي إلى أي سلوك غير مرغوب فيه ذي طبيعة جنسية، سواء كان لفظيًا أو جسديًا، والذي يخلق بيئة مهينة أو عدائية. وهذه السلوكيات تتراوح بين التعليقات المسيئة والمضايقات اللفظية، وصولاً إلى الاعتداءات الجسدية

وكما نرى أن الأسباب في انتشار مشكلة التحرش الجنسي متعددة والتي يمكن إيجازها

1. التفاوت في القوة: غالبًا ما يستغل مرتكبو التحرش الفوارق في القوة والسلطة، سواء كانت قوة مادية أو اجتماعية أو اقتصادية.

2. التصورات الثقافية حول الجندر: تساهم التصورات النمطية حول الأدوار الجندرية في تعزيز ثقافة التحرش وتبرير سلوكيات المتحرشين.

3. الخوف من الإبلاغ: يخشى الضحايا من الإبلاغ عن حالات التحرش بسبب الخوف من الانتقام، الوصمة الاجتماعية، أو عدم الثقة في المؤسسات

4. الافتقار إلى التشريعات الرادعة: حيث أن غياب قوانين واضحة وعقوبات رادعة يشجع مرتكبي الجرائم على الاستمرار.

ويتفاوت انتشار مشكلة التحرش الجنسي بين المجتمعات، ويختلف التعامل معها من مجتمع لآخر، ففي المجتمع الفلسطيني، يُعتبر التحرش الجنسي أمرًا محرجًا يتم التعامل معه بالتكتم والصمت، حيث يُعتبر هذا الموضوع خصوصية عائلية لا ينبغي لأحد التدخل فيها.

بالإضافة إلى ذلك، تتعرض المرأة المتعرضة للتحرش لوصمة العار في المجتمع، على الرغم من أن المرأة تعد الضحية التي تحتاج إلى الحماية والأمان، فالنساء عادة يتعرضن للقمع بسبب العادات والمفاهيم الخاطئة والممارسات الاجتماعية وفق المنظور المجتمعي السائد

وتبعاً لدراسة التمييز من منظور النوع الاجتماعي في قطاع العمل في فلسطين 2023، أشارت ما نسبته (15%) من عينة الدراسة من الإناث العاملات في القطاع الخاص إلى أنهن تعرضن لنوع من أنواع التحرش، وترتفع تلك النسبة في الضفة الغربية لتصل إلى (21%) مقابل (5.3%) في قطاع غزة، في حين انخفضت تلك النسبة بشكل دال في القطاع العام، حيث أشارت ما نسبته (4%) من عينة الدراسة من الإناث العاملات في القطاع العام إلى أنهن تعرضن لنوع من أنواع التحرش، ويعود السبب في اختلاف النسب المئوية بين المنطقتين، إلى: ارتفاع البطالة واختلاف نسبة القوى العاملة بين الجنسين في المنطقتين، واختلاف الثقافة التي تشجع على الإفصاح عن التحرش.¹

¹ دراسة التمييز من منظور النوع الاجتماعي في قطاع العمل في فلسطين، مؤيد عفانة، 2023، منشور مركز الديمقراطية وحقوق العاملين للدفاع عن حقوق العاملين/ات على الفيسبوك، تاريخ النطالع 5/7/2024 الساعة 8 مساءً.
rd&100064580176537=id&874337661395565=fbid_story?php.story/com.facebook.www://:https

ولكن الواقع في قطاع غزة والضفة الغربية اختلف تمامًا منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر عام 2023 حيث أنه من الصعب على النساء الحصول على الحماية القانونية، فعلى سبيل المثال، يقع على النساء إحدى أشكال العنف من قبل الاحتلال الإسرائيلي في ظل العدوان المستمر على قطاع غزة والضفة الغربية مثل «تفتيش ملابسها وملامسة جسدها»²، وهذا يشكّل مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة³، ونجد أن الاعتداءات الجنسية أصبحت أكثر تساهلاً في مراكز الاعتقال الإسرائيلية بعد اندلاع الحرب وتبعاً لتقرير خبراء الأمم المتحدة قيل «أنه يتم التكتم في الإبلاغ عنها بسبب الخوف من الانتقام».

أهداف الورقة:

تهدف هذه الورقة إلى:

- أهمية التجريم الصريح للتحرش الجنسي: الهدف الأساسي هو تسليط الضوء على الحاجة الملحة لوجود نصوص قانونية صريحة تجرم جميع أشكال التحرش الجنسي، وتحديد عقوبات رادعة لمرتكبيه.
- تحليل الوضع الفلسطيني: دراسة الوضع الخاص بالنساء الفلسطينيات، لا سيما بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء في ظل الاحتلال.
- تحليل الإطار القانوني الحالي: تحليل القوانين والتشريعات الفلسطينية الحالية المتعلقة بالتحرش الجنسي في أماكن العمل.
- الخروج بتوصيات عملية: تقديم مقترحات محددة لتحسين الإطار القانوني، وتطوير آليات للوقاية من التحرش ومكافحته، وتعزيز حماية الضحايا.

² مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة، توثيق حالة العنف من الاحتلال الإسرائيلي، مقابلة مع محامية المركز: روان أبو غزة، 22/06/2024.

³ نصت المادة (27) ف 2 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه «يجب حماية النساء على نحو خاص من الاعتداء والاغتصاب والبالغاء

القصري أو أي شكل آخر من أشكال التحرش الجنسي».

تكمّن إشكالية الورقة في غياب تجريم التحرش الجنسي، وكذلك غياب دور المرصد الوطني عن رصد حالات التحرش الجنسي في أماكن العمل، لا سيما في ظل الحاجة إلى وجود قاعدة بيانات مع استمرار الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، ومن خلال هذه الورقة سيتم عرض بعض الأمثلة الواقعية التي تؤكد مدى انتشار هذه المشكلة

الصعوبات والمعوقات التي تعترض مواجهة التحرش الجنسي في أماكن العمل في فلسطين

هناك عدة صعوبات ومعوقات تعترض التصدي لمواجهة التحرش الجنسي والتي يمكن تلخيصها بما يلي

1. صعوبات تتعلق بالثقافة السائدة مجتمعياً حول رفض التصريح عن وجود التحرش الجنسي في المجتمع الفلسطيني، حيث أنه يعتبر من المحرمات التقليدية التي لا يمكن خرقها، بالإضافة إلى توجيه اللوم والذنب كله تجاه المُتحرّش بها.
2. خلو القوانين والتشريعات من تعريف واضح ومحدد للتحرش الجنسي ومن إيقاع عقوبات بمرتكبي هذه الجرائم.
3. غياب قاعدة معلومات وبيانات لدى أي جهة تمكّن من الإلمام بمدى وحجم انتشار هذه المشكلة، ما يعطل إمكانية طرحها بقوة على صناع القرار من أجل الضغط باتجاه تبني سياسات وآليات حماية.
4. غياب الحماية اللازمة قانونياً وفي أماكن العمل، ما يؤدي إلى خوف النساء من الكشف عن هذه الجرائم.

5. نتاج مخلفات الحرب تظهر على شكل آثار اجتماعية والتي قد تظهر بتعرض النساء للتحرش الجنسي.

التشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالتحرش الجنسي في أماكن العمل في فلسطين

التشريعات المحلية:

إن التحرش غائب تمامًا من المنظومة القانونية، سواء من حيث التعريف أو العقوبات، ما يقف حائلاً أمام اتخاذ أي عقوبات ضد المتحرشين، وخصوصاً قانون العقوبات الساري في فلسطين، حيث أنه خالٍ من أي تعريف للتحرش الجنسي، ولا يعترف بأنه شكل من أشكال العنف الجنسي، على الرغم من المعايير الدولية التي تتعاطى معه كجريمة يجب معاقبة مرتكبيها.

ونجد أنه نص قانون العقوبات على جرائم قد تشتهب بالتحرش الجنسي ألا وهي

جناية هتك العرض "المواقعة الجنسية في الدبر أو الاستطالة إلى مواطن العفة بالعنف والتهديد"⁴ وجريمة المداعبة المنافية للحياء "مطاوله يد الفاعل إلى جسد الأنثى بشهوة ودون رضاها"⁵، ويحاول تكييف جريمة التحرش الجنسي مع إحدى هذه الجرائم، إلا أن الإشكالية تكمن في أن قانون العقوبات يُجرّم خدش الحياء العام "بالقول أو الفعل" فقط في الطريق العام، أي أن هذا الفعل أو القول إذا حدث في مكان مغلق، فإن القانون لا يعتبر ذلك جريمة، وبالتالي لا يعاقب عليه. ولا يتوقف الأمر على قانون العقوبات، إذ لم تُشر أي مادة من نصوص قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 أو قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 إلى التحرش الجنسي في أماكن العمل،

4 تنص المادة (296) من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 على أنه: (1- كل من هتك بالعنف أو التهديد عرض إنسان عوقب بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن أربع سنوات. 2- ويكون الحد الأدنى للعقوبة سبع سنوات إذا كان المعتدى عليه لم يتم الخامسة من عمره)

5 تنص المادة (305) من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 على أنه: (يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، كل من دأب بصور منافية للحياء: 1- شخصاً لم يتم الخامسة عشرة من عمره ذكراً كان أو أنثى، أو 2- امرأة أو فتاة لها من العمر خمس عشرة سنة أو أكثر دون رضاها)

كما أن مدونة السلوك الخاصة بالوظيفة العامة تخلو من أي إشارة إلى اعتبار التحرش الجنسي ضمن الخروقات في السلوك الوظيفي وقواعد الوظيفة العامة، وهذا ما يؤدي إلى عدم تمكن مفتش العمل من اتخاذ أي إجراء قانوني بحق أي منشأة اقتصادية أو صاحبها فيما يخص جريمة التحرش الجنسي

زيادة على ذلك فإن قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 أشار إلى الابتزاز والرشوة، ولم يخصص بندًا للرشوة الجنسية أو الابتزاز الجنسي أو التحرش الجنسي، وإن المطلوب هو اعتبار التحرش الجنسي جريمة فساد، خاصة في الوظيفة العامة، لأن الموظف الذي يستغل صلاحياته وسلطته واملاكه للقوة، ويسيء استخدام هذه السلطة والقوة لأغراض جنسية، فإن ذلك يعتبر شكلاً من أشكال الفساد.

وورد في القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 المادة (9) والتي نصت على "أن الفلسطينيين متساوون أمام القانون دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين" ويمكن أن تستخدم هذه المادة كأساس قانوني لحماية العاملات من التحرش الجنسي، إلا أن التطبيق الفعّال يحتاج إلى آليات تنفيذ ورقابة قوية لضمان احترام الحقوق المنصوص عليها في القانون الأساسي

التشريعات الدولية:

وبحسب المعايير الدولية تبعا إلى اتفاقية القضاء على العنف والتحرش في العمل رقم 190 الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام 2019، فإن التحرش الجنسي يُعرّف بأنه "نطاق من السلوكيات والممارسات غير المقبولة أو التهديدات المرتبطة بها، سواء حدثت مرة واحدة أو تكررت، والتي تؤدي، أو يحتمل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي، أو اقتصادي، ويشمل ذلك الاعتداء الجسدي واللفظي، التنمر والمضايقة، التحرش الجنسي، والمطاردة، إضافة إلى أمور أخرى".

وأقرّت الاتفاقية بحق كل إنسان التمتع بعالم عمل خالٍ من العنف والتحرّش، بما في ذلك المبني على أساس نوع الجنس أو إساءة لحقوقه وأوضحت أنّ هذه المشكلة يُمكنها أن تشكّل انتهاكاً للإنسان، باعتبار أنّها تهديد لتكافؤ الفرص ومشكلة غير مقبولة تتنافى مع العمل اللائق، كما بيّنت أهمية وجود ثقافة عمل تقوم على الاحترام المتبادل وكرامة الإنسان لمنع العنف والتحرّش.

ويدين قرار مجلس الأمن رقم (1820) عام 2008، استخدام العنف الجنسي كأداة حرب، ويعد اعتماد هذا القرار بمثابة المرة الأولى التي ربطت فيها الأمم المتحدة صراحةً العنف الجنسي على أنه تكتيك حرب، مع قضايا المرأة والسلام والأمن. كما أنه يعزّز قرار مجلس الأمن السابق 1325 ويسلّط الضوء على أن العنف الجنسي في النزاع يشكّل جريمة حرب، ويطالب أطراف النزاع المسلّح باتخاذ التدابير المناسبة على الفور لحماية المدنيين من العنف الجنسي، بما في ذلك تدريب القوات وإنفاذ الإجراءات التأديبية.⁶

ويضمن الإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان حقوق الإنسان الأساسية لكل فرد، بما في ذلك الحق في العمل في بيئة آمنة وكرامة. وإن المواد المتعلقة بالحق في الأمان والحماية من التمييز يمكن أن تطبق على حالات التحرش الجنسي في أماكن العمل. وبناءً على أن دولة فلسطين عضو في الأمم المتحدة، فإن مبادئ الإعلان تعتبر ملزمة لفلسطين في تعزيز حقوق الإنسان والحماية من التمييز والتحرش الجنسي

واستنادًا على ذلك، يجب تضمين مصطلح “التحرّش” في القوانين الفلسطينية كجريمة يتوجب العقاب عليها، وكجريمة فساد خاصة في الوظيفة العامة، على اعتبار أنّه أحد أشكال استغلال السلطة والصلاحيات، وإساءة استغلال قوة الموظف المتاحة لأغراض جنسية، وهذا يعد من أخطر أشكال الفساد الممارس ضمن الوظيفة العامة أو الخاصة

6 قرار مجلس الأمن 1820 <https://org.unwomen.wps://https://www.un.org/press/docs/2011/2011061820.html>.pdf.AR-1820-UNSCR/1820/pdf

هل يمكن القضاء على العنف ضد النساء دون القضاء على التحرش الجنسي الواقع على النساء العاملات في فلسطين؟

وتشير الباحثة إلى بعض الانتهاكات الجسيمة بحق النساء العاملات الفلسطينيات:⁷

تتعرض النساء الفلسطينيات إلى العديد من الانتهاكات الجسيمة كالإعدام التعسفي في قطاع غزة، والاستهداف المتعمد والقتل خارج نطاق القضاء للنساء في الأماكن التي لجأوا إليها أو أثناء نزوحهم القسري، بالرغم من أن بعض الضحايا كانوا يحملون قطعًا من القماش الأبيض عندما قتلهم الجيش الإسرائيلي أو القوات التابعة له، وتم اعتقال مئات النساء بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والعاملات في المجال الإنساني، في غزة والضفة الغربية منذ بدء الحرب في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتتعرض العديد من العاملات لمعاملة غير إنسانية ومهينة كالاعتداء الجنسي أثناء مرورهن عن الحواجز العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك تجريدهن من ملابسهن وتفتيشهن (لمس أجسادهن) من قبل ضباط ذكور من جيش الاحتلال الإسرائيلي

كما تتعرض النساء العاملات في المستوطنات الإسرائيلية إلى مضايقات العمال ومراقبي العمل، والتي قد تصل لحد التحرش الجنسي، الذي غالبا ما يكون لفظيًا، وهذا ما يترك آثاره النفسية ليس على العاملة التي تعرضت للتحرش وحسب، بل على العاملات الأخريات أيضًا⁸، وتتعرض النساء إلى مضايقات واعتداءات من المستوطنين أثناء تنقلهن للذهاب للعمل بين المدن في الضفة الغربية، ما يجعل النساء يشعرن بعدم الأمان والخوف كلما غادرن منازلهن

7. حيثيات تقارير الأمم المتحدة حول الانتهاكات الجسيمة بحق النساء الفلسطينيات
<https://2024/releases-press/en/org.ohchr.www/>

8. بين مطرقة الحاجة وسندان الاستغلال.. عاملات فلسطينيات في المستوطنات، دنيا الوطن، 2016.
news/arabic/com.alwatanvoice.www/

سناء أ. (45 عاما)

من مخيم الأمعري للاجئين في محافظة رام الله والبيرة، وهي أم تعيل أسرة بأكملها، وتعمل في "مستوطنة عطروت"، قالت في إفادة للباحثة إن "رب العمل (صاحب العمل - يهودي) عرض عليها أن يمارس الجنس معها مقابل زيادة أجرها، وفي حال رفضها سيتم فصلها من العمل". وأضافت: "عندما تحدثت معي بهذا الحديث شعرت بالخوف، وكأنني سلعة يتم التجارة بها، ومن بعد ذلك اليوم لم أعد للعمل ولم أطالب بأجري المتبقي عنده". وتابعت: "أطالب من الحكومة الفلسطينية توفير عمل لي ولغيري من النساء يحميننا من ذل الاحتلال وجبروته"⁹.

حنان ب. (30 عاما)

من بلدة بيتونيا غرب رام الله، كانت تعمل في "مستوطنة معاليه أدوميم" من خلال "سمسار" فلسطيني يسكن داخل أراضي العام 1948، عند مستوطن يمتلك بناية سكنية، وقد وصفت للباحثة الحادثة التي تعرضت لها خلال عملها سابقًا: "خلال عملي في تنظيف إحدى الشقق في يوم من الأيام، عندما كانت الساعة 1 ظهرًا، أردت أن آخذ قسطًا من الراحة، فجلست في المطبخ أشرب الشاي، فجاء المستوطن من خلفي ووضع يده على كتفي وتمادى في حركة يده للأسفل، حينها قلت له بالعامية (أنا خلصت شغلي وبدي أروح أعطيني حسابي 100 شيقل، كانت نظراته مرعبة وكنت خائفة يعمل فيني اشي، وبعدها أعطاني الحساب وحكالي ترجعش عندي إلا إذا أنا حكيت للمعلم يجيبك عندي)".¹⁰

9 تم إجراء المقابلة من قبل الباحثة مع سناء أ بتاريخ 15/7/2024 يوم الإثنين عند الساعة 10 صباحا وجاهيا.
10 تم إجراء المقابلة من قبل الباحثة مع حنان ب بتاريخ 23/7/2024 يوم الثلاثاء عند الساعة 6 مساء عبر الهاتف

الخاتمة:

تتعرض النساء الفلسطينيات للانتهاكات جنسية جسيمة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في ظل الحرب التي اندلعت في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذا يعد جريمة ضد الإنسانية وانتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان والقوانين الدولية. وهذه الاعتداءات لا تمثل فقط اعتداءً على الفرد، بل هي اعتداء على المجتمع بأسره، حيث تهدف إلى بث الخوف وكسر الروح المعنوية للشعب الفلسطيني.

إن حماية النساء من العنف الجنسي في مناطق النزاع يجب أن تكون أولوية قصوى للمجتمع الدولي، وهناك حاجة ماسة لتوثيق هذه الجرائم ومحاسبة المسؤولين عنها لضمان عدم تكرارها. بالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم للضحايا لضمان تعافيهن ودمجهن في المجتمع من جديد. والوقوف

ضد هذه الانتهاكات يتطلب تضافر الجهود الدولية والمحلية، وتطبيق القانون الدولي بحزم. ويجب أن يكون هناك التزام حقيقي من قبل جميع الأطراف لضمان حماية النساء وتعزيز حقوقهن في جميع الأوقات، وخاصة في أوقات الحرب. وتحقيق العدالة والسلام في غزة يتطلب الاعتراف الكامل بمعاناة النساء ووضع حد نهائي لهذه الانتهاكات المستمرة.

التوصيات:

حان الوقت لرفع الستار عن هذا الصمت، وأن نكشف عورة هذه المشكلة، ونستعرض حجم انتشارها، وتبعًا لذلك تم الخروج بالعديد من التوصيات

على المستوى القانوني:

1. توحيد الأنظمة القانونية في قطاع غزة والضفة الغربية لضمان حصول جميع النساء في الدولة على حماية متساوية.

2. تعديل قانون العمل الساري في فلسطين وتجرّيم فعل التحرّش، وإقرار مشروع قانون العقوبات الذي يجرّم التحرّش الجنسي.

3. إعداد نظام شكاوى خاص وموحد في مؤسسات العمل كافة للتعامل مع مشكلة التحرّش الجنسي في أماكن العمل، يوضّح لضحية التحرّش آليات تقديم الشكاوى والتقاضي، سواء في أماكن العمل (لجان التحقيق) أو من خلال الشرطة والنيابة العامة والقضاء.

على المستوى السياساتي:

1. العمل على تضمين عملية مكافحة التحرّش الجنسي في أماكن العمل في صلب الاهتمامات والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بالنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية في شتى المجالات والميادين، وأن تقترن هذه الخطط ببرامج وآليات تنفيذية واضحة لمواجهة هذه المشكلة.

2. إعداد برامج إعلامية وتثقيفية (وسائل الإعلام، ورشات عمل، ندوات، لقاءات، ملصقات، نشرات، إعلانات) لتوعية المجتمع بمخاطر هذه المشكلة وانعكاساتها وسبل مواجهتها على جميع الأصعدة.

3. تنظيم برامج تدريبية تهدف (لتعريف العاملات بالحقوق التي كفلها لهن القانون، التعريف بمفهوم التحرّش الجنسي وأشكاله وتوضيح الآليات المتاحة أمام ضحايا التحرّش لتقديم الشكاوى والمتابعة والملاحقة القانونية).

على المستوى المؤسساتي:

1. تبني وتطبيق مدونات السلوك مع ضرورة وضع قواعد تتعلق بالتحرّش الجنسي، بالإضافة إلى وضع آليات للرقابة على سلوك الموظفين.

2. تبني آليات لتقديم الشكاوى في المؤسسات مع التأكيد على توفير الحماية

والسرية والخصوصية في متابعتها، بالإضافة إلى تفعيل آليات ووحدات الشكاوى في ديوان الموظفين وديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد.

3. تفعيل دور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) بالمباشرة بإجراء مسوحات إحصائية مختصة وشاملة وبشكل مستمر تتناول مشكلة التحرش الجنسي في أماكن العمل في القطاعات المختلفة.

وعليه تكون التوصيات على وجه الخصوص في ظل الحرب على قطاع غزة:

1. يجب على المؤسسات والمنظمات الدولية اتخاذ التدابير المناسبة لوقف العدوان الحربي على كامل الأرض الفلسطينية.
2. يجب مراعاة اتفاقية جنيف الخاصة بالمدينين في أوقات الصراعات المسلحة وتطبيقها.
3. ضرورة محاسبة الاحتلال الإسرائيلي ومنعه من الإفلات من العقاب فيما يخص جرائم حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، خاصة تلك المتعلقة بالنساء.
4. إتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لكافة سكان قطاع غزة، لضمان بقاء النساء على قيد الحياة.
5. إدراك المؤسسات الدولية الإغاثية والتنموية، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، للاحتياجات الإنسانية والمعيشية للنساء في قطاع غزة، ومن الضرورة الاستجابة لهذه الاحتياجات بسرعة، خاصة في ظل ارتفاع نسبة النساء المعيلات للأسر.
6. تقديم المؤسسات الدولية المتخصصة بدعم النساء، البرامج والمشاريع

الهادفة لضمان حصول النساء والفتيات ضحايا العنف الاغتصاب على الدعم الطبي والنفسي.

7. إنشاء فرق عمل ميدانية مختصة برصد وتوثيق الانتهاكات الجنسية في قطاع غزة بالتعاون مع المنظمات الدولية.

مرفق أدناه جدول يتضمن التوصيات والجهات المسؤولة عن تنفيذها وإطار زمني لتحقيقها.

التوصية	الجهات المسؤولة الأساسية	الجهات المسؤولة الداعمة	الإطار الزمني المقترح (تقريبي)
توحيد الأنظمة القانونية وإقرار القوانين الجديدة	وزارة العدل، المجلس التشريعي (في حال تفعيله)، منظمات المجتمع المدني	نقابة المحامين، خبراء قانونيون، منظمات حقوق المرأة	2-5 سنوات
تطوير نظام شكاوى موحد وتدريب الموظفين	وزارة العمل، المؤسسات الحكومية والخاصة	منظمات حقوق المرأة، نقابة العمال	18-24 شهر
تضمين مكافحة التحرش في الخطط الوطنية	مجلس الوزراء، وزارة المرأة	جميع الوزارات، منظمات المجتمع المدني	6-12 شهر
برامج إعلامية وتثقيفية	وزارة التربية والتعليم العالي، وسائل الإعلام	منظمات المجتمع المدني، الأكاديميون	6-12 شهر
مدونات سلوك وآليات رقابة	جميع المؤسسات الحكومية والخاصة	منظمات المجتمع المدني	سنة -3 سنوات
آليات لتقديم الشكاوى	جميع المؤسسات الحكومية والخاصة	ديوان الموظفين العام، هيئة مكافحة الفساد	سنة -3 سنوات

إجراء المسوحات الإحصائية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	وزارة المرأة، منظمات المجتمع المدني	سنويًا
مساعات إنسانية	وكالات الأمم المتحدة، المنظمات الإغاثية		فورية ومتواصلة (يجب أن تكون برامج مستمرة ومتجددة)
برامج دعم للنساء	منظمات المرأة، وكالات الأمم المتحدة		مستمرة (تتطلب تقييمًا دوريًا وتعديلات حسب الاحتياجات)
رصد وتوثيق الانتهاكات	منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية		مستمر (يجب أن يكون هناك آلية مستمرة لرصد وتوثيق الانتهاكات)

هذا الجدول الزمني هو مجرد مثال، ويمكن تعديله حسب الظروف المحلية.

تزويج الإناث القسري ما بعد النزوح القسري ما بعد أكتوبر 2023

“تأثير الحرب على تزويج القاصرات في فلسطين”

إعداد المحامية ساندراسييا تحت إشراف المحامية روان أبو غزة/ مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي للمرأة

مقدمة الورقة البحثية:

على الرغم من الصدى الذي تلقاه القرار بقانون رقم (21) لسنة 2019م بشأن تحديد سن الزواج المعدل للتشريعات النازمة للأحوال الشخصية في دولة فلسطين¹؛ الذي حدد سن الزواج بثمانية عشر سنة شمسية لكلا الجنسين؛ إلا أنه تضمن استثناءات مفتوحة دون تحديدها وضعت موافقتها بيد قاضي قضاة فلسطين. ناهيك عن أن الحياة بعد 7 أكتوبر 2023 لم تعد كما سبق؛ خاصة في ظل سقوط المنظومة الدولية النازمة لحقوق الإنسان الدولية. بالتالي أثرت جرائم حرب الإبادة على الفلسطينيين/ات؛ وتحديدًا النساء والفتيات. ومن ضمن الانتهاكات التي تعرضت لها الفتيات مسألة تزويج القاصرات؛ التي كانت نتيجة واضحة للنزوح القسري. إن تزويج القاصرات يرتبط ارتباط وثيق بالمتغيرات الإنسانية والسياسية والقضايا الأسرية الخاصة ناهيك عن ارتباطها ببعض التفسيرات الفقهية؛ وهنا تبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على تزويج القاصرات كأثر واضح للنزوح القسري. وأثر القرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 عليها في ظل استمرار الإبادة الجماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

¹قرار بقانون رقم (21) لسنة 2019 معدل للتشريعات النازمة للأحوال الشخصية بشأن تحديد سن الزواج، جريدة الوقائع الفلسطينية، العدد 161، 3/11/2019.

تتمثل أهمية الورقة البحثية في بيان مدى تأثير حرب 7 أكتوبر في تزويج القاصرات. ففي قطاع غزة وفي ظل عدوان الاحتلال منذ 7 أكتوبر، من بين 1.9 مليون نازح هناك قرابة المليون منهم فتيات، وتشير تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن ما لا يقل عن 3,000 امرأة ربما أصبحت أرامل وربات أسر وفي حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة الغذائية وغيرها². وأنه أكثر من مليون امرأة وفتاة فلسطينية في غزة لا تستطيع الحصول على الغذاء أو المياه الصالحة للشرب وسط ظروف معيشية غير إنسانية³. وفي ظل هذا السياق يُخشى أن يكون تزويج القاصرات هو السبيل الأسهل للتكيف مع الأوضاع الراهنة بالتوازي مع وجود نص يسمح بتزويج من هم أقل من 18 سنة كاستثناء دون تقييد هذا الاستثناء أو تأطيره في حالات محددة. إلى جانب كون هذه الورقة -على حد علم الباحثة- من أوائل الأوراق التي تتناول تأثير استمرارية جرائم الاحتلال على حقوق النساء والفتيات بعد 7 أكتوبر؛ لا سيما حقها في الزواج خاصة في ظل وجود القرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 الذي يسمح بتزويج من هم دون 18 سنة في الضفة والذي يتعذر على النساء في غزة الاستفادة من الجانب الإيجابي له نظرًا لانقسام شقي الوطن؛ إذ يطبق قانون حقوق العائلة رقم (303) لسنة 1954 الذي يسمح أيضًا بتزويج من لم يتم الثامنة عشر من العمر، ومن لم تتم السابعة عشر من العمر إذا كانت هيئتهم توحى بالبلوغ⁴.

2 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (https://chil--report-women-un-gaza/20/2024/0/article/east-middle/com.cnn.arabic//:https) infographic-jan2024-dren (30-9-2024).

3 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، «هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الحرب على غزة هي حرب على النساء»، (https://news.un.org/ar/sto- (ry/2024/04/1130081 (1- 10-2024).

4 انظر المادة (5-9)/الفصل الثاني من قانون حقوق العائلة العثماني لسنة 1954، «أهلية النكاح»، (chrome-extension://efaid- nbmnnnibpcajpcgclcfndmkaj/https://learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/Palestine-Fami- ly%20Law-Gaza-1954-Arabic.pdf).1.

أرقام وإحصائيات:

نتيجة استمرار غليان الضفة الغربية وقطاع غزة واستمرار اشتعال العدوان؛ لا يوجد أي إحصائيات رسمية محدّثة عن نسبة تزويج من هم دون الـ 18 عام سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وأن هناك صعوبة كبيرة في رصد أرقام واضحة لحالات تزويج القاصرات؛ بسبب عدم مقدرة و/أو وجود جهات حكومية رسمية لتسجيل النسب المطلوبة. لكن هذا التصاعد بات ملحوظاً أمام خيام القضاة في قطاع غزة ومن سياق التجارب الحية للفتيات في الضفة الغربية و/أو غزة

مشكلة الورقة البحثية:

تتمحور إشكالية الورقة البحثية في استمرارية تزويج القاصرات خلال حرب الإبادة القائمة في فلسطين. بسبب غياب الحماية التشريعية، وغياب قطاع العدالة، وعدم القدرة على توثيق حالات تزويج القاصرات خلال فترة الحرب؛ إلى جانب الفقر والبطالة والجهل وغيرها من أسباب. ستعمل الورقة على تسليط الضوء على مدى تأثير العدوان منذ 7 أكتوبر والقرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 بشأن تحديد سن الزواج في حالة تزويج القاصرات في الضفة الغربية وقطاع غزة في الآونة الأخيرة؛ خاصة في ظل وجود استثناءات تسمح بتزويج القصر مع غياب استفادة فتيات قطاع غزة من إيجابيات القرار بقانون المذكور.

أهداف الورقة البحثية:

يتمثل الهدف العام من هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على أثر استمرار جرائم الاحتلال على تزويج الفتيات في ظل وجود استثناءات ضمن القرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 بشأن تحديد سن الزواج تسمح بتزويج من هم دون 18 سنة، ووضع مجموعة توصيات لمناهضة حالة تزويج القاصرات

أو حتى من قبل أفراد المجتمع نتيجة النزوح الدائم، والقسري المكلف ماديًا¹¹ لأهالي القطاع، وتواجههم في أماكن النزوح كالمدارس، والمستشفيات، وأشباه الخيم، وحتى النوم على الطرقات. إضافة لانعدام الأمن الغذائي؛ حيث "أشارت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن 87% من النساء في غزة يجدن صعوبة في الحصول على الغذاء مقارنة بالرجال، وأن النساء قد تلجأ إلى البحث عن الطعام تحت الأنقاض أو في صناديق القمامة"¹². هذا إلى جانب العنف القائم على النوع الاجتماعي، وفقدان الأزواج أو الأبناء الذكور نتيجة الاعتقالات أو الاستشهاد، "وتشير التقديرات أن هناك مالا يقل عن 3,000 امرأة متزوجة أصبحت "أرامل" حيث استشهد أزواجهن"¹³؛ مما يعرضهن إلى انتهاكات كالتهرش، وهتك العرض، والسرقه وغيرها.

وخلال الشهر الأول من العدوان أي في أكتوبر 2023 كان هناك 900 امرأة أرملة من بين 493000 امرأة نزحت بعد وفاة زوجها¹⁴. "وقد وصل العدد اليوم إلى 10000 أرملة تعاني من تحديات حياتية وقانونية ونفسية لوجودها"¹⁵.

11 وكون النزوح مكلف ماديًا بدرجة كبيرة؛ يسعى الآباء لتزويج بناتهم القاصرات لتخفيف العبء المالي الحالي الذي لا مفر منه.

12 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مرجع سابق، (2024-3-2).

13 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية تحذر من تصاعد وتيرة عنف الاحتلال وأثره بحق النساء

والفتيات وتطالب بوقف فوري لإطلاق النار وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني"، (<https://ar.org.pchrgaza/>), (9%85%d8%a4%ar.org.pchrgaza/:(https

[d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%8%-d9%82%d9%88%d9%82%d8%ad%-d8%b3%d8%b3%d8%a7%d8%aa](https://ar.org.pchrgaza/)

[d8%a7%d9%84%d9%8%-6%d8%b3%d8%a7%d9%86](https://ar.org.pchrgaza/)

[\(d9%85%-d8%b0%d8%b%d8%ad%d8%aa%-d8%a9a](https://ar.org.pchrgaza/) (30-9-2024).

14 لى غوشة، "الأمومة المنزوعة في غزة! أمهات في مواجهة الحرب"، (<https://www.palestine-studies.org/ar/>)

(node/1654522)، (30-9-2024).

15 آمال صيام، حلقة إذاعية حول أوضاع النساء في قطاع غزة في الحرب، راديو نساء، مرجع سابق.

” وأن 52% من النساء النازحات من شمالي قطاع غزة تدمرت بيوتهن بشكل كلي، وقرابة 39.2% منهن تدمرت بيوتهن بشكل جزئي“، و94% من النساء النازحات في قطاع غزة لا يشعرن بالخصوصية والأمان في أماكن النزوح“ وفقاً لتقرير أعده مركز شؤون المرأة في قطاع غزة خلال فبراير 2024¹⁶.

وقد قالت هيام فرحات، منسقة برنامج ”حياة“ في ”مركز شؤون المرأة غزة“¹⁷: أن هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تعيق وصول الخدمات المتعددة القطاعات للنساء؛ كالنزوح المتكرر الذي يزيد من معاناة النساء والفتيات في الوصول إلى الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية، وعدم استقرار المؤسسات المقدمة لتلك الخدمات، ونقص الوعي الذي يؤدي إلى عزلة النساء والفتيات النازحات ويحد من قدرتهن على الاستفادة من الخدمات، بالإضافة إلى القيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من حرية التنقل للوصول إلى الخدمات، والمعوقات المادية، ودمار البنية التحتية في المناطق النائية وشديدة التضرر

هذا ما أكد عليه الأستاذ محمد الحاج أحمد قائلًا¹⁸: ”أبرز أسباب تزويج القاصرات في غزة خلال العدوان هي الفقر، والتشرد، وغياب معيل الأسرة من أب وأخوة نتيجة الاستشهاد أو الفقر، وبمعنى مبسط فكرة السترة. وأن التزويج يكون للقاصرات الإناث وللقصّر الذكور؛ فمثلاً قام أحد الأصدقاء في غزة بتزويج اثنين من أبنائه - خلال العدوان - أحدهما يبلغ 16 عام تزوج من فتاة تبلغ 14 عام والآخر يبلغ 17 عام تزوج من فتاة تبلغ 15 عام“
والأستاذ محمد غنام¹⁹ - بعد تواصله مع شخص من رفح-: ”أسباب تزويج القاصرات خلال الحرب لتخفيف عبء الالتزامات المختلفة وعدم مقدرة الأهل على تلبيتها وخوفاً على البنات من الضياع“

16 مركز شؤون المرأة غزة، تقرير أعد في فبراير 2024، (<https://wacpal.com.facebook.com>)، (2024-10-10).

17 مركز شؤون المرأة غزة، ورشة توعوية حول « الخدمات متعددة القطاعات المقدمة للنساء والفتيات ومعوقات الوصول إليها في ظل الحرب على قطاع غزة» سبتمبر 2024، (<https://wacpal.com.facebook.com>)، (2024-10-10).

18 محمد الحاج أحمد، محامي ونائب رئيس مجلس الإدارة في الهيئة الفلسطينية للصحة النفسية، بيت لحم، مقابلة إلكترونية، 2024-9-25.

19 محمد غنام، محامي، بيت لحم، مقابلة إلكترونية، 2024-9-24.

مما أجبر كل أم لا تقوى على إعالة أسرة إلى تزويج طفلتها وهي قاصر، ووفقاً لمركز شؤون المرأة-غزة: «قراءة 95% من النساء النازحات قسراً لا يملكن نقوداً كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية لهن ولأسرهن أثناء الحرب»²⁰. إلا أنه بدل من تخفيف الأعباء على الأهالي نجد أن تزويج القاصرات يثقل كاهلهم؛ فسيظل الأهالي حاملين لأعباء هذا الزواج ومتحملين لمسؤولياته خاصة على المدى الطويل²¹.

عدا عن ذلك، أجبر جيش الاحتلال الإسرائيلي آلاف النساء والفتيات النزوح من شمال القطاع الى جنوبه سيراً على الأقدام بمسافة تقدر بـ 22 كيلو متراً وسط إطلاق نار كثيف رغم ادعاء الاحتلال بتوفير الأمان لهن، وقد تعرضن أثناء النزوح لممارسات وحشية وللاعتقال وعندما وصلن إلى الجنوب وجدن أنفسهن بلا مأوى أو معيل أو مقومات اقتصادية تبقينهن على قيد الحياة. مما يجعلهن يجدن في الزواج حلاً لتخفيف وطأة ظروف الحرب عليهن

ناهيك عن الأدوار الاجتماعية الجديدة التي أثقلت كاهلهن والتي زادت عليهن أعباء الحياة نتيجة اعتقال أبنائهن أو أزواجهن أو عبر استهدافهم من خلال قتلهم بشكل مباشر، وبالتالي أصبحت النساء تقمن بأعباء إضافية في ظل انعدام جميع مقومات الحياة مثل تقطيع الأخشاب لإعداد الطعام، أو الوقوف في طوابير طويلة للحصول على المياه، أو القيام بأعباء وظيفية أخرى للحصول على مصدر دخل لهن ولأسرهن²².

20 مركز شؤون المرأة-غزة، تقرير أعده مركز شؤون المرأة في قطاع غزة خلال فبراير 2024، (<https://www.facebook.com/wacpal>), 1-10-2024.

21 فمثلاً هناك 60,000 سيدة حامل معرضة للخطر ويحتمل أن تعاني المئات منهن من مضاعفات بعد خروج 30 مستشفى و53 مركزاً صحياً عن الخدمة واستهداف 150 مؤسسة صحية بشكل مباشر حسب المكتب الإعلامي الحكومي. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سابق، (2024-9-30)

22 المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، (<https://the-in-encounter-women-challenges/blogs/ar/ps.reform/>), (war-2023-2024-the-during-strip-gaza), (2024-5-23)

”فقراية 80.6% من النساء النازحات اللواتي كن يعملن قبل العدوان على قطاع غزة، فقدن مصدر دخلهن“²³.

وأن ارتفاع معدلات الطلاق في غزة منذ بداية الحرب بات ملحوظاً مقارنة مع ما سبق، نتيجة الضغوطات النفسية²⁴ التي يمارسها الاحتلال على المجتمع الغزي مما أدى إلى ضرب النسيج الاجتماعي والتفكيك الأسري؛ فبحسب المحامي يوسف شرف من غزة: «هناك محكمتان في الجنوب تعملان بنظام المكاتب في الأماكن المتاحة تستقبلان حالات الطلاق والزواج الكثيرة، وأن الطلاق يكون بالتراضي، ”فش قضايا“، وهناك حالات طلاق للقاصرات. لكن لا يوجد نسب دقيقة؛ إلا أنه هناك إجماع على كون الضغوط النفسية والحالة الاقتصادية هي السبب الرئيسي للطلاق اليوم“²⁵. (ووفقاً لفريق ”القدس العربي“ فقد حاولوا الحصول على أرقام لحالات الطلاق بسبب آثار العدوان؛ لكن دون جدوى بسبب غياب توثيق الجهات الحكومية الرسمية لها)²⁶. الأمر الذي قابله عودة لتزويج القاصرات، على الرغم من انهيار المحاكم الشرعية في غزة؛ إلا أن الزواج يتم عند القضاة الذين يمارسون مهنتهم داخل خيام النزوح في مختلف مناطق القطاع أو يعقود غير قانونية يعقدها محامين/ات؛ مما يحول العدوان على غزة إلى حالة استثنائية تبيح تزويج القاصرات

23 بحسب تقرير أعده مركز شؤون المرأة في قطاع غزة خلال فبراير 2024، (<https://www.facebook.com/wacpal>).

24 وقد نفذ مركز شؤون المرأة في قطاع غزة في سبتمبر/2024 جلسات الإسعاف النفسي الأولي الفردي والجماعي للنساء والفتيات ضمن مشروع «تعزيز وصول النساء والفتيات الناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي والمتضررات من الحرب إلى الخدمات الآمنة والشاملة في قطاع غزة» استهدفت جلسات الدعم الإسعاف النفسي الفردي (300) امرأة و(100) فتاة، كما استهدفت جلسات الإسعاف النفسي الجماعي (440) امرأة و(480) فتاة. في السياق نفسه أشارت إحدى مشاركات: «تغيرت كثيراً بشكل إيجابي، كنت دائمة عصبية على أطفالتي وزوجي، نظراً للضغوط النفسية التي أعاني منها...»

25 يوسف شرف، محامي، بيت لحم، مقابلة هاتفية، 3-10-2024.

26 اسماعيل عبد الهادي، «غزة: ارتفاع معدلات الطلاق بين النازحين بسبب الضغوط النفسية التي تفرزها الحرب»، ([\(https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D8%B9_%D9%8%D8%AA_%D8%A7%D8%B%D8%B2%D8%A9%D8%BA%uk.co.alquds.www-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%AA%85%D8%B9%D8%AF-%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD-%D9%86%D8%A8%D9%8A%](https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D8%B9_%D9%8%D8%AA_%D8%A7%D8%B%D8%B2%D8%A9%D8%BA%uk.co.alquds.www-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%AA%85%D8%B9%D8%AF-%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%AD-%D9%86%D8%A8%D9%8A%)).

الأمر الذي أكد عليه الأستاذ محمد الحاج أحمد²⁷. والأمر ليس أفضل بكثير في الضفة الغربية؛ فتزويج القاصرات يتناسب طرديًا مع اندلاع واستمرار العدوان منذ 7 أكتوبر. -وعلى الرغم من منع الاحتفالات خلال فترة الحرب- إلا أنها كانت تتم بأقل المظاهر الاحتفالية الممكنة؛ وبحسب ما صرحت به الدكتورة إيمان أبو الخير²⁸: ”لمست ازدياد تزويج القاصرات مقارنة مع ما قبل الحرب، بسبب الأوضاع الاقتصادية. وقد توجهت لي فتاة من الخليل تزوجت خلال فترة الحرب بعمر 15 سنة من شاب 19 سنة، كانت قد تعرضت لإزالة جزء من (قناة فالوب) لكثرة إعطائها منشطات للحمل“. وإلى جانب الفقر والبطالة؛ كان لإغلاق المحاكم الشرعية وعدم تواجد القضاة الشرعيين بشكل منتظم سبب مهم في تزويج القاصرات. فأصبح الزواج يتم بعقد عقود زواج خارجية في الأردن أو المحاكم الأردنية في القدس²⁹.

ووفقًا لنائب مفتي محافظة الخليل الشيخ يسري عيدة³⁰: ”وفق تعاملتي مع الناس؛ أنا بأكد زيادة نسبة تزويج القاصرات خلال فترة الحرب والزيادة جنونية. إذ يتم بعقود خارجية وليس بالمحاكم الشرعية. وأنا أحذر من خطورة ذلك، وأناشد بإلغاء القرار بقانون بشأن تحديد سن الزواج الذي زاد من إبرام العقود الخارجية؛ فحتى العقوبات على المخالف غير رادعة -قد لا تزيد عن 500 شيكل- وأطالب بعدم اقتصر الصلاحيات على قاضي القضاة“. وفي هذا استغلال واضح للظرف الراهن لتزويج القاصرات؛ خاصة من فلسطيني الداخل؛

27 محمد الحاج أحمد، بيت لحم، مقابلة إلكترونية سابقة، 2024-9-25.

28 إيمان أبو الخير، مديرة مركز وعيادة صحة نفسية ومحاضرة في جامعة البوليتكنك ومستشارة جمعية اتحاد المرأة الفلسطينية، بيت لحم، مقابلة إلكترونية، 2024-9-24.

29 ”أكثر من ثلث سكان الضفة الغربية أي بنسبة (40.8%) قد أبرم عقودهن في إحدى المناطق المذكورة أعلاه تهرّبًا من إبرام العقود في المحاكم الشرعية في الضفة. إذ يشير أحد المأذنين المسجلين من الخليل إلى كثرة الأشخاص الذين يطلبون منه كتابة عقود غير قانونية خارج المحاكم الشرعية لتزويج الطفلات مقابل مبالغ مالية كبيرة تصل إلى 2000 شيكل“. عائشة الرفاعي وريم أبو حويج، ”ما بين القونة والثقافة السائدة: تزويج القاصرات شرعة لسلب حقوقهن“، دراسة غير منشورة، (2024-9-24).

30 يسري عيدة، نائب مفتي محافظة الخليل، بيت لحم، مقابلة هاتفية، 2024-9-26.

فالقانون الإسرائيلي يمنع زواج من هم دون سن الثامنة عشر³¹، ومحاكم الأردن الشرعية تسمح بتزويج من يبلغون سن الخامسة عشر فما دون وهكذا يكون الفلسطينيون قد تحايّلوا على القانون الإسرائيلي المطبق على حاملي بطاقات الهوية الإسرائيلية وعلى القرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 المطبق بالصفة

وزوجوا بناتهن قسراً³². وتجدر الإشارة إلى تضييقات الاحتلال التي لم ترحم الضفة الغربية كما قطاع غزة من اعتقالات واستهداف حياة الشبان من أخوة وأباء وحتى أمهات؛ مما يدفع العوائل بشكل مباشر وغير مباشر لتزويج بناتهن الطفلات

وبحسب الأستاذة عائدة العيساوي- مركز الدراسات النسوية³³: "لا يوجد نسبة محددة للزيادة الحاصلة على تزويج القاصرات سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة في الفترة الراهنة لعدم وجود إحصائيات من مصادر رسمية موثوقة؛ إلا أننا لأمسنا وجود حالات كثيرة كمؤسسات نسوية تتابع آثار تطبيق القرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 على الفتيات من خلال توثيق تجاربهن. وأن قاعدة «سوء الوضع السياسي يعني ارتفاع نسبة تزويج القاصرات قاعدة موجودة منذ القدم، ومرتبطة بقلة تكاليف الزواج"

31 يعاقب القانون الإسرائيلي كل من تزوج قاصرة، أو عقد زواج قاصرة، أو ساعد بأي صفة كانت على عقد زواج قاصرة، ومن زوج ابنته قاصرة أو من هو وصي عليها بالسجن مدة سنتين أو غرامة مالية

32 تم توجيه اتهام لإمام المسجد الأقصى يوسف أبو سنيّة بأنه يقوم بعقود زواج قاصرات من الشرطة الإسرائيلية، وتم تهديده بأنه سيُغرم على كل عقد زواج أردني يقوم بعقده بمبلغ 3000 شيكل (أي ما يعادل 800 دولار أمريكي). أسيل جندي، «عقد زواج للفلسطينيين في القدس... لماذا؟»، https://www.aljazeera.net/amp/politics/2018/11/16/%D8%A7%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AC-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7?fbclid=IwY2xjawFqQnleHRuA2FlbQIxMAABHcYaUQu42LgmExoqTaL2UTrbF17y0ToINAACU2YkaoeBzyU_PDCjBbTUVw_aem_CpKyCQm1YvNCSYrxl-hi2mQ

(24-9-2024)، (hi2mQ

33 الأستاذة عائدة العيساوي، مديرة مكتب القدس لمركز دراسات المرأة ومديرة برنامج تعزيز حقوق الطفلة، بيت لحم، مقابلة

هاتفية، 24-9-2024.

وترى الباحثة ضرورة عاجلة وملحة في تسليط الضوء على تزويج القاصرات خاصة في الوقت الراهن. إذ أن الأسباب التي أجمع عليها المقابلون هي أسباب واهية يمكن حلها في طرق أخرى دون أن تتحمل الفتيات وزرها.

إلى جانب ضرورة إلغاء الاستثناءات الواردة في القرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 المساعدة في استمرار تزويج القاصرات ثم تطبيقه في غزة بدلاً من قانون حقوق العائلة الذي يسمح بتزويج من هم أقل من 18 سنة. فكل النتائج التي توصلت لها الباحثة وكل المقابلات وضحت مدى سوء تزويج القاصرات، ومدى ضرورة العمل على تخفيضها وصولاً للقضاء عليها؛ لإيقاف المعاناة المستمرة للفتيات، خاصة أنها حالة متزايدة خلال الحرب وذلك بعد سماع تجارب الفتيات والسماع ممن يوثقن تجاربهن الحية

بالتطرق إلى ثغرات القوانين المحلية النازمة لسن الزواج في فلسطين؛ نجد أن قانون الأحوال الشخصية رقم 61 لسنة 1976 المستمد من التشريع الأردني هو المطبق في الضفة الغربية³⁴. وقانون حقوق العائلة رقم 303 لسنة 1954 المستمد من القانون المصري هو المطبق في غزة³⁵. وأنه صدر قرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 بشأن تحديد سن الزواج معدل للتشريعات النازمة للأحوال الشخصية في دولة فلسطين الذي نصت ديباجته على تطبيقه في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وعلى الطوائف المسيحية³⁶؛ إلا أنه مطبق في

34 والذي ينص في المادة الخامسة منه أن سن الزواج للخطب 16 سنة، وللخطوبة 15 سنة.

35 والذي ينص في المادة الخامسة منه أن الخطب يجب أن يتم 18 سنة، وأن الخطوبة يجب أن لا يقل عمرها عن 17 سنة. والمواد (6، 7) قد أجازت للقاضي السماح لمن هم أصغر من ذلك بالزواج إذا ادعوا البلوغ وكانت هيتهم تدل على ذلك، ولكنه وضع حد أدنى لسن الزواج لا يجوز للقاضي بأي حال السماح بزواج من لم يتجاوز، حيث نصت المادة (8)

على "لا يجوز لأحد أن يزوج الصغير الذي لم يتم الثانية عشرة من عمره ولا الصغيرة التي لم تتم التاسعة من عمرها". 36 ديباجة القرار بقانون: "... وبعد الاطلاع على أحكام قانون الأحوال الشخصية رقم (6) لسنة 1976م وتعديلاته، الساري في المحافظات الشمالية، والاطلاع على أحكام قانون حقوق العائلة لسنة 1954م، الصادر بمقتضى الأمر رقم (303)، الساري في المحافظات الجنوبية، وعلى أحكام قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (31) لسنة 1959م وتعديلاته، الساري في المحافظات الشمالية، وعلى أحكام قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم (21) لسنة 1965م، الساري في المحافظات الجنوبية، وعلى أحكام قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية لسنة 1929م، وعلى أحكام مجموع قانون العائلة البيزنطي لسنة 1930م، وعلى أحكام قانون الأحوال الشخصية والوقفات للطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية لسنة 1954م، وعلى أحكام قانون الأحوال الشخصية في الأبرشية البطريركية اللاتينية النورسليمية لسنة 1954م، وعلى مجلة الحق القانوني لسنة 983م، وعلى أحكام مجموع قوانين الكنائس الشرقية لسنة 1990م، وعلى أحكام قانون الأحوال الشخصية للسران الأرثوذكس لسنة 2000م، وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ 21/10/1930م، وعلى الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، أصدرنا القرار بقانون الآتي...".

الضفة الغربية دون غزة نتيجة الانقسامات السياسية. وأنه بالاستثناءات التي يتضمنها يشكل عامل أساسي في زيادة تزويج القاصرات؛ كذلك الأمر بما ورد في قانون حقوق العائلة الذي يجيز للقاضي تزويج القصر في حال ظهر عليهم البلوغ. لكن بالنظر إلى مدى تحييد القرار بقانون لحالة تزويج القاصرات بالضفة خلال فترة الحرب نجد أن دوره يكاد لا يذكر، بل كان لما ورد به من استثناءات دور مساهم في تزويج القاصرات؛ وعليه تكون المقارنة بين الضفة وغزة وتأثير القرار بقانون على الحد من هذه الحالة خلال فترة الحرب مقارنة غير مجدية. وعليه؛ يجب إلغاء الاستثناءات الواردة في القرار بقانون المذكور والاكتفاء بالنص على عدم جواز تزويج من هم دون 18 سنة وتطبيق هذا النص في الضفة وغزة على السواء

وتجدر الإشارة إلى شح المعلومات والإحصائيات حول تزويج القاصرات خاصة في غزة؛ إلا أنه وبحسب سهير البابا -محامية في مركز شؤون المرأة- غزة؛ كان فقدان الأوراق الثبوتية وقضايا الأحوال الشخصية وظهور عقود زواج بدون توثيق بشكل رسمي وإبرامها بطريقة غير قانونية، من أهم التحديات القانونية التي تواجه المرأة خلال العدوان؛ والتي تؤدي إلى ضياع حقوق النساء³⁷.

ووفقاً لسهير: لا يوجد إحصائيات رسمية لنسبة تزويج القاصرات؛ بسبب استمرار الإبادة الجماعية على غزة، ولعدم وجود نظام حوسبة عند القضاة والجهات الرسمية، إلا أنهم ومن خلال الاستشارات القانونية التي قدموها للفتيات في مراكز الإيواء لامسو ارتفاع في تزويج القاصرات خلال الحرب مقارنة مع الخمس سنوات المنصرمة. وأشارت تقديرات القضاة إلى أن نسبة تزويج القاصرات خلال العدوان هي 25% من بين 3920 حالة زواج. وهي نسبة كبيرة -بحسب سهير-. ويعود سبب ذلك لتنظيم بعض المحامين/ات في غزة عقود زواج خارجية بشكل غير قانوني ليحصلوا على بعض المال مقابل ذلك مستغلين تعطل المحاكم الشرعية، حتى أن مجلس القضاء بغزة أصدر تعليمات تشدد على منع إجراء معاملات زواج من غير المختصين خارج المحاكم

37 مركز شؤون المرأة غزة، لقاء حوارى حول «التحديات القانونية التي تواجه المرأة خلال العدوان»، (<https://www.facebook.com/wacpal>) في سبتمبر 2024، 2024-10-11.

الشرعية بغزة. وإلى جانب الأسباب المعروفة لتزويج القاصرات³⁸؛ كان لعدم تسليط الضوء على هذه الحالة في غزة دور مسهل لتزويج القاصرات. وأن من أهم أسباب تزويج القاصرات حاليًا هو استغلال القائمين على مراكز الإيواء حالة الحرب وحالة النزوح. "فقد رصدنا حالة تزويج فتاة تبلغ 15 سنة نزحت مع أهلها؛ وكون والدها فقير ولا يعمل، ولا يملك مكان يسكن هو وعائلته فيه بعد النزوح؛ قام بتزويج ابنته لصاحب شقة سكنية مقابل أن

يسمح صاحب الشقة لهم بالسكن معه في البيت وحفاظًا على شرف البنت دون إعطاء أي حقوق للبنت".³⁹

"وأن الطلاق بين القاصرات موجود كما الزواج خلال الحرب لذات الأسباب، لكن لا يوجد نسبة محددة بدقة لخصوصية الوضع". وأنها شددت على ضرورة تكثيف الورش التوعوية في مراكز الإيواء للنازحين وللقائمين على هذه المراكز، ومعاينة كل شخص يُزوج قاصرة/ة ومعاينة كل من يعقد عقد زواج غير قانوني لمحاولة معالجة و/أو تخفيض هذه الحالة في ظل الحرب⁴⁰.

واستطاعت الباحثة توثيق حالة تزويج قاصرة بعمر 15 سنة بعقد خارجي في غزة بسبب حاجة الأب للمال نتيجة الفقر الواقع عليهم بسبب الحرب؛ على الرغم من أن المهر يكاد لا يذكر، وليكون "العريس" سند لابنته كون الأب غير ضامن لحياته تحت القصف. إلا أن زوجها استشهد بعد أسبوعين من الزواج⁴¹.

وبحسب هناء ربيع -ميسرة في المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية/غزة⁴²:- "خلال أول ثلاثة أشهر من بداية الحرب على غزة لم نرصد أي حالة تزويج قاصرات في الشمال؛ إلا أنه بعد ذلك؛ وبسبب النزوح، والظروف الاقتصادية الصعبة، والتحرش نتيجة كثرة الاختلاط في أماكن النزوح، والعنف، والفطرة البشرية الرغبة بالزواج؛ بدأ تزويج القاصرات. لا يوجد نسب رسمية بسبب ظرف الحرب المستمرة للحظة". وفي السياق ذاته، قال غسان القيشاوي

38 من عدم وعي وقلة تعليم الناس، والعادات والتقاليد، والفقر، وغياب الحماية في الحرب، وغياب وقدم القوانين الفعالة.

39 وقد أضافت أن العنف الأسري خلال الحرب كان في أوجه. "وأنه قد يكون من العائلة أو من الغرباء المسؤولين عن مراكز الإيواء ومقدمين الخدمات الإنسانية".

40 سهير البابا، محامية في مركز شؤون المرأة غزة، بيت لحم، مقابلة هاتفية، 2- 2024-10.

41 تجربة حية وثقتها الباحثة من خلال مكالمات هاتفية.

42 هناء ربيع، ميسرة في المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية/غزة، بيت لحم، مقابلة هاتفية، 2- 2024-10.

محامي وناشط حقوقي في مركز شؤون المرأة-غزة: تتعرض النساء للاستغلال للحصول على المساعدات، وهناك حالات تم التبليغ عنها، بالإضافة إلى زيادة نسبة تزويج القاصرات في ظروف قاسية...⁴³.

ووفقًا للمحامي حمزة المصري من قطاع غزة⁴⁴: "السبب الأكبر لتزويج القاصرات حاليًا هو السبب المادي، ولكثرة الشهداء؛ فمن يستشهد زوجها تتزوج من غيره ليساندها بالحياة وتقوم بتزويج ابنتها لعدم مقدرتها على إعالتها. بالإضافة إلى فكرة الانتفاع من الوحدات السكنية بعد انتهاء الحرب والحصول على تعويضات عن الأضرار التي سببتها الحرب، ورغبة بالحصول على المساعدات الإنسانية النقدية أو العينية والتي يستفيد منها المتزوج دون الأعراب. وأيضًا بسبب العادات والتقاليد والحفاظ على الفتيات". هذا ما أكد عليه المحامي يوسف شرف من قطاع غزة⁴⁵ مشددًا على ملاحظته الأعداد الكبيرة في تزويج القاصرات اليوم في غزة؛ لذات الأسباب المذكورة سابقًا.

خاتمة:

إن لتزويج القاصرات ارتباط وثيق بالظروف السياسية؛ الأمر الذي يجبر الطفلات على استعجال النضوج الجسدي والنفسي والاجتماعي. فاعتبرت جرائم الاحتلال -ببشاعتها- سبب كاشف يظهر ازدياد معدلات تزويج القاصرات في الضفة وغزة كونها مناطق تماس مباشر مع الاحتلال. وأن لا تغييرات أو تحديثات على القرار بقانون بشأن تحديد سن الزواج. وإن تزويج القاصرات في الظروف الراهنة أصبح استراتيجية للتعایش مع الواقع المفروض ووسيلة أمان تتناسب مع ثقافة العرض والشرف والشح الاقتصادي. وأن الحرب أصبحت مبررًا يبيح الرجوع للعادات والتقاليد القديمة على الرغم من أن

43 كما أشارت دعاء زويد -محامية في مركز شؤون المرأة- غزة- إلى أنه هناك إشكاليات طارئة نشأت في الحرب بالنسبة لتنظيم عقود الزواج، وطرق تعامل القضاة مع هذه الحالات، ومنذ بداية الحرب في شهر أكتوبر وحتى نهاية شهر ديسمبر لم يكن هناك تنظيم للعقود خلال هذه الفترة وبالتالي هناك نقص بما يقارب ٣٠٠٠ عقد تقريباً. مركز شؤون المرأة غزة، لقاء حوارى حول "التحديات

القانونية التي تواجه المرأة خلال العدوان"، مرجع سابق

44 حمزة المصري، محامي، بيت لحم، مقابلة هاتفية، 1-10-2024.

45 يوسف شرف، محامي، بيت لحم، مقابلة هاتفية سابقة، 3-10-2024.

المعركة معركة تحرير وتحرر. وأن نتائج تزويج القاصرات غير محمود؛ فيترتب عليها معضلة أخرى وهي العنف الأسري⁴⁶؛ فعلى سبيل المثال تفتقر الطفلات للثقافة الجنسية، ولا يقدرنّ على إنشاء أسرة سووية مما يعرضهن للعنف من

أزواجهن. ناهيك عن حالات الطلاق المتزايدة. فيقول كاتب العرائض حسام الشاعر أنه وبالرغم من الحرب إلا أنه يجهز يوميًا نحو 8 معاملات زواج، و3 معاملات طلاق⁴⁷. فخيام القضاة في غزة انقسمت لقسمين: قسم يرغب بالطلاق، وقسم يعقد زواجه على طفلات⁴⁸. كذلك الحال في الضفة

توصيات:

1. تعزيز دور المجتمع المدني بكافة أجزائه من أفراد وأحزاب سياسية ومؤسسات نسوية وحقوقية وأهلية للعمل على وأد حالة تزويج القاصرات.

وذلك من خلال إشراك أهل القانون من محامين/ات وقضاة وقاضيات وموظفي/ات المحاكم الشرعية بنتائج وتجارب القاصرات في الزواج وإعادة انتشارها خلال فترة الحرب. والتركيز على إشراك "الرجال" بشكل خاص في ذلك والعمل معهم بشكل مركّز كونهم أساس إنهاء حالة تزويج القاصرات. إلى جانب تعزيز دور المؤسسات الحقوقية والقانونية والنسوية في التأكيد

46 هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة العنف الأسري وزواج القاصرات. فقد يكون أحد أسباب زواج القاصرات هو العنف الأسري ورغبة الطفلات بالتخلص منه. وبذات الوقت؛ قد يترتب على زواج القاصرات عنف أسري بين القاصرة وزوجها حتى لو كانت غير معنفة في بيت أهلها قبل الزواج.

47 ياسر البنا، «كيف تعمل المؤسسات الحكومية بغزة في ظل الحرب والدمار؟»، <https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/20/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9-10-1>، (2024).

٤٨ "يقول أبو جهاد ٥٥ عاماً أنه أصطر للانفصال عن زوجته بسبب تصاعد المشاكل بينهما منذ بداية الحرب، وذلك بسبب ضيق الحال وعدم توفر مصدر دخل وما يترتب على ذلك، وخوفاً من أن يؤدي العنف المتزايد بينهما إلى إصابات بأحد أفراد أسرته المكونة من ٧ أفراد، توجه لهذه الخطوة الصعبة". وفقاً لإسماعيل عبد الهادي، "غزة: ارتفاع معدلات الطلاق بين النازحين بسبب الضغوط النفسية التي تفوزها الحرب"، (<https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D8%B2-%D8%A9%D8%BA/D9%85%D8%B9%D8%AF-D8%A7%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B2%D8%A%-D9%86%D8%A8%D9%8A-9%84%D8%A7%D9%82%D9%86%D9%8A/>)، (2024-09-23)

على أضرار تزويج القاصرات على كافة الأصعدة الحياتية والنفسية والجسدية والاجتماعية والعلمية. مع التركيز على توعية الأهل والشباب بأن تزويج القاصرات غير قانوني ويحرم الفتاة من كل حقوقها ما لم يُسجل في المحكمة الشرعية. وتكثيف ورش التوعية للنساء والرجال في مخيمات اللجوء في غزة لوجود العديد من المعتقدات الخاطئة التي يجب تغييرها.

2. العمل جدياً على الإصلاح القانوني في فلسطين.

وذلك من خلال الضغط من أجل تعديل المادة (2) من القرار بقانون رقم 21 لسنة 2019 بشأن تحديد سن الزواج وإلغاء الفقرة الثانية منه المتضمنة الاستثناءات. وتعديل منظومة قانون الأحوال الشخصية في فلسطين؛ وجعل فتيات قطاع غزة يستفدن من القرار بقانون بشأن تحديد سن الزواج المطبق في الضفة بعد تعديله وإلغاء الاستثناءات الواردة على سن الزواج، وإيقاع عقوبة رادعة لكل من يخالف.

3. خلق نظام موحد لتوثيق حالات تزويج القاصرات.

العمل على إحصائيات حول تزويج القاصرات وأسبابه خلال استمرار العدوان الإسرائيلي على فلسطين؛ لتسليط الضوء بشكل أكبر على هذه الحالة وبالتالي الحد منها.

4. التحالفات مع المؤسسات الدينية.

وذلك بإشراك رجال الدين والمأذونين الشرعيين والواعظين/ات والمرشدين/ات الدينيين بنتائج وتجارب تزويج القاصرات الواقعية وإشراكهم في حلقات مناقشة بؤرية تخص الموضوع؛ ليضغطوا في سبيل تعديل القرار بقانون بشأن تحديد سن الزواج، وليعرفوا مدى سوء تزويج القاصرات؛ وبالتالي ليقوموا بدورهم في توعية كافة فئات المجتمع عن آثار تزويج القاصرات كأفة تآكل المجتمع؛ مع التركيز على توعية الذكور من مختلف الأعمار وتوعية الآباء بأن تزويج القاصرات جريمة بحق الإنسانية.

5. التعاون بين الوزارات: من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ونقابة الصحة النفسية ووزارة الإعلام.

وذلك للعمل على تفعيل دور المدارس والجامعات في توعية الأجيال ذكور وإناث عن مضار تزويج القاصرات، والتركيز على المناطق الريفية بالتوعية. من خلال إشراك الأخصائيين/ات النفسيين وأطباء/طبيبات النساء الذين لهم نظرة واسعة عن آثار تزويج القاصرات. مع التركيز على عامل الحرب كعامل رئيسي في التأثير على حالة تزويج القاصرات في فلسطين وأسباب ذلك والتشارك يدًا بيد لوضع حلول تمنع استمرار تفشيها. ومساندة الجهات الإعلامية بإعطاء الموضوع أولوية بتناوله والتحدث عنه في كافة الوسائل الإعلامية المتاحة. فحتى الشعب الغزي يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي (كالإنستغرام مثلاً) في التواصل مع العالم الخارجي. وضرورة إنشاء عيادات نفسية وقانونية وصحية في مناطق النزوح ومراكز الإيواء، وتوفير لوحات إعلانية توضح أرقام الخطوط الساخنة لتسهيل الوصول إلى هذه الخدمات.

6. تفعيل دور التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي في التركيز على حالة تزويج القاصرات خاصة خلال فترة الحرب المفتوحة.

وذلك من خلال التعاون مع مؤثرين/ات فلسطينيين/ات في وسائل التواصل الاجتماعي. كصالح الجعفرأوي ومعتز عزازية وبلستيا العقاد من غزة وغيرهم من الضفة الغربية؛ لتوعية المجتمع ومناهضة حالة تزويج القاصرات بسبب الحرب ليصبحوا -بذواتهم- صانعي التغيير. ولرفع الوعي القانوني لدى المجتمع الفلسطيني بشكل عام والفتيات بشكل خاص وكيفية المطالبة بالحقوق القانونية خاصة في ظل تعطل المحاكم الشرعية.

7. إعداد ملف باعتبار تزويج القاصرات هو نتيجة حتمية ناجمة عن جرائم الاحتلال ومقاضاة الاحتلال عليه. ومطالبة المجتمع العربي والدولي بالضغط الجاد على الاحتلال لوقف الحرب على فلسطين.

